الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشيخ الشهيد العربي التبسي – تبسة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم: التاريخ والآثار

جذور الثورة الجزائرية

مطبوعة بيداغوجية في مادة جذور الثورة الجزائرية

مقدمة لطلبة السنة أولى ماستر

تخصص تاريخ الثورة الجزائرية

إعداد الدكتور:

صالح عسول

السنة الجامعية: 2023/2022

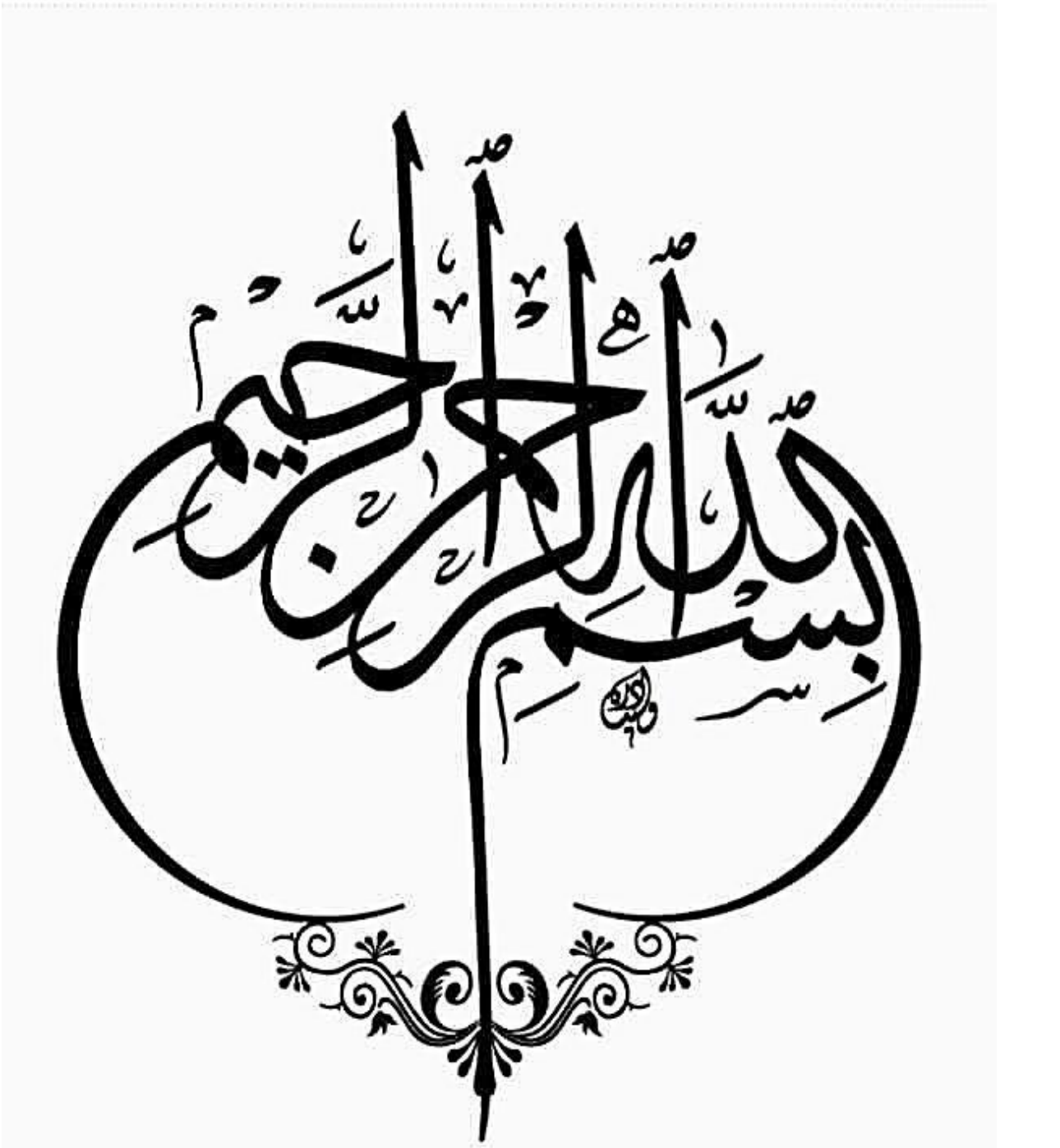
بسم الله الرحمن الرحيم

عنوان الماستر: تاريخ الثورة الجزائرية

السداسي: الأول

اسم الوحدة: الوحدة الأساسية

اسم المادة: جذور الثورة الجزائرية

الرصيد: 02

المعامل: 05

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
مقدمة	2-1
المحاضرة الأولى: بدايات تبلور النشاط الوطني التحرري بعد الحرب العالمية الثانية وعوامله	5-3
المحاضرة الثانية: إعادة بناء الحركة الوطنية	11-6
المحاضرة الثالثة: دستور 1947/09/20 (القانون الخاص)	14-12
المحاضرة الرابعة: المنظمة الخاصة" نشأتها ونشاطها (1947-1950)"	19-15
المحاضرة الخامسة: أزمة حركة انتصار الحريات الديمقراطية	26-20
المحاضرة السادسة: تحديد الإطار السياسي والعسكري للثورة واندلاعها في 01 نوفمبر 1954	38-27
المحاضرة السابعة: هجومات 20 أوت 1955 في الشمال القسنطيني	42-39
المحاضرة الثامنة: المواقف العربية والدولية من اندلاع الثورة	60-43
خاتمة	62-61
قائمة المصادر والمراجع	65-63

مقدمة:

ساعدت أحداث الحرب العالمية الثانية على اكتمال نضج الحركة الوطنية الجزائرية وظهر هناك إجماع زعماء الجزائر على اتجاه معين وعلى مطالب محددة ، وشعرت حكومة فرنسا بخطورة الموقف وصممت إظهار قوتها تجاه الجزائر معتقدة أنه بإمكانها القضاء على الروح الوطنية الجزائرية.

إذ تعتبر الفترة الممتدة بين (1945-1954) الفترة الأكثر زخما من حيث الأحداث والتطورات السياسية المتلاحقة في تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية خاصة بعد مجازر 8 ماي 1945 التي راح ضحيتها أكثر من 45 ألف شهيد، كما قامت فرنسا بحل حركة أحباب البيان والحرية في 14 ماي 1945، وما أفرزته من إيديولوجيات وقناعات جديدة لدى أغلب التشكيلات السياسية التي اقتنعت بضرورة تبني أسلوب ووسائل كفاح جديدة ورفع سقف المطالب السياسية أمام تعنت الإدارة الاستعمارية وإصرارها على القمع السياسي تجاه الأحزاب والتنظيمات الوطنية، واللجوء إلى سياسة الكيل بمكيالين خاصة بعد صدور قانون العفو العام في 16 مارس 1946.

وقد أعتبر هذا القانون فرصة ومتنفسا للزعماء الوطنيين لتغيير نهجهم وتوجهاتهم بهدف إعادة ترتيب أحزابهم والظهور في تشكيلات سياسية جديدة في محاولة لإعادة بناء الحركة الوطنية وتكييف مطالبها مع سياسة الإدارة الاستعمارية المتصلبة، وعلى هذا فقد شهدت الحركة الوطنية مرحلة هامة وتاريخية خلال فترة 1945-1954م تبلورت من خلالها مطالبها وتعالى سقفها وتغيرت الكثير من قناعتها وأمالها تجاه السلطات الفرنسية، وتطورت في أحزاب سياسية وبمطالب وطموحات كبيرة تنتهي أغلبها بتحقيق مطلب الاستقلال.

فكان لتأسيس المنظمة الخاصة ونشاطاتها بين 1947-1950م أثر كبير في تجسيد هذا التبلور والتغير من الكفاح السياسي إلى التحضير لمحاولة القيام بالعمل العسكري الذي أصبح أمرا لابد منه في ظل عدم تحقيق الأهداف بالكفاح السياسي وبعد تجسد فكرة أن ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة.

وقد زاد في تبلور هذه الفكرة تأزم الوضع داخل حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية بعد اكتشاف المنظمة الخاصة سنة 1950 وانقسام أعضاءه إلى أجنحة متصارعة بين مصاليين ومركزيين من خلال اختلاف الطرح فيما يتعلق بالذهاب إلى العمل المسلح أو عدمه مما أدى إلى ظهور تيار محاولا التوفيق بينهم وهو اللجنة الثورية للوحدة والعمل، التي فشلت في هذا المسعى فقامت بحل نفسها حتى لا تتحول إلى طرف ثالث في النزاع.

وقد تشكلت مجموعة 22 سنة 1954 التي وضعت الأسس الرئيسية لنواة تفجير الثورة من خلال الدعوة إلى إلغاء كل الايديولوجيات السياسية والانضواء ضمن الإطار السياسي للثورة وهو جبهة التحرير الوطني، والإطار العسكري وهو جيش التحرير الوطني لاستقطاب كل التيارات المختلفة المشارب والتوجهات.

كما تم الاتفاق على ضرورة اصدار بيان أول نوفمبر الذي يعد الوثيقة التوضيحية لأسباب ووسائل وأهداف الثورة التحريرية التي اتفق على أن يكون موعدها الفاتح من نوفمبر سنة 1954 ليكون لها صدى واسع وتكون منها مواقف مختلفة على الصعيد المحلي والاقليمي والدولي.

المحاضرة الأولى:

بدايات تبلور النشاط الوطني التحرري بعد الحرب العالمية الثانية وعوامله

1- مظاهرات 8 ماي 1945.

اختلف الباحثون حول طبيعة أحداث 8 ماي 1945 منهم من رأى أنها عابرة فرضتها ظروف الاستنكار والاحتجاج ضد وعود فرنسا الباطلة التي قطعتها على نفسها للجزائريين متى انتصرت على ألمانيا وحلفائها. ومنهم من رأى أنها بداية لثورة حقيقية منهم محفوظ قداش الذي يقر بطابعها الثوري ويسميها : ثورة ما 1945 " وليس " أحداث 8 ماي 1945" أو "مظاهرات 8 ماي 1945 " حيث قال : إن إرادة الشعب في التظاهر بمناسبة انتصار الحلفاء لصالح الاستقلال وإطلاق سراح " مصالي " زعيم معارضة الإرادة والمناورات الاستفزازية التي قام بها غزاة الاستعمار كانت بسبب ما سمّي باحتشام حوادث مارس 1945 والتي كانت الحقيقية ثورة جزائرية حقيقية. [1]

وفي هذا الشهر بلغ التعارض بين أهداف وإرادة الشعب الجزائري والمستعمر أشدّه. ولقد كانت السلطات الكلونيالية مدركة لنتائج المظاهرين على الصعيدين الداخلي والخارجي. حيث كانت القوى السياسية المتنامية تمثل خطرا على النظام الاستعماري وأوهامه. إن تجاهل النظام الاستعماري لحركة التاريخ ورفضه الاعتراف بالواقع الوطني الجزائري أدّى به إلى سلوك طريق القمع والمواجهة مع الجزائريين

كانت الجهود مبذولة بين أعضاء أحباب البيان والحرية لتنسيق العمل وتكوين جبهة موحدة، وكانت هناك موجة من الدعاية انطلقت منذ جانفي 1945 تدعوا الناس إلى التحمس لمطالب البيان. وقد انعقد مؤتمر لأحباب البيان أسفرت عنه المطالبة بإلغاء نظام البلديات المختلطة والحكم العسكري في الجنوب وجعل اللغة العربية لغة رسمية، ثم المطالبة بإطلاق سراح مصالي الحاج.

---

[1] – ينظر: أحمد محساس، **الحركة الثورية في الجزائر (1914-1954)**، دار المعرفة، الجزائر، 2007، ص252

وقد أدى هذا النشاط الوطني إلى تخوف الفرنسيين وحاولوا توقيفه عن طريق اللجان التي تنظر إلى الإصلاح، وكان انشغالهم بتحرير بلدهم قد أدى إلى كتمان غضبهم وظلوا يتحينون الفرص بالجزائريين وكانوا يؤمنون بضرورة القضاء على الحركة الوطنية[1]

2-مشاركة الجزائريين في الاحتفال بنهاية الحرب:

كان زعماء الحركة الوطنية يحضرون إلى الاحتفال بانتصار الحلفاء على النازية، عن طريق تنظيم مظاهرات تكون وسيلة ضغط على الفرنسيين بإظهار قوة الحركة الوطنية ووعي الشعب الجزائري بمطالبه، وعمت المظاهرات كل القطر الجزائري في أول مايو 1945، ونادى الجزائريون بإطلاق سراح مصالي الحاج، واستقلال الجزائر واستنكروا الاضطهاد ورفعوا العلم الوطني، وكانت المظاهرات سلمية.

وادعى الفرنسيون أنهم اكتشفوا (مشروع ثورة) في بجاية خاصة لما قتل شرطيان في الجزائر العاصمة، وبدأت الاعتقالات والضرب وجرح الكثير من الجزائريين . ولما أعلن عن الاحتفال الرسمي يوم 7 مايو، شرع المعمرون في تنظيم مهرجان الأفراح، ونظم الجزائريون مهرجانا خاصا بهم ونادوا بالحرية والاستقلال بعد أن تلقوا إذنا من الإدارة الفرنسية للمشاركة في احتفال انتصار الحلفاء. [2]

3-سير المظاهرات :

خرج الجزائريون في مظاهرات 8 ماي 1945 ليعبروا عن فرحتهم بانتصار الحلفاء، وهو انتصار الديمقراطية على الدكتاتورية، وعبروا عن شعورهم بالفرحة وطالبوا باستقلال بلادهم وتطبيق مبادئ الحرية التي رفع شعارها الحلفاء طيلة الحرب العالمية الثانية، وكانت مظاهرات عبر الوطن كله وتكاثفت في مدينة سطيف التي هي المقر الرئيسي لأحباب البيان والحرية، ونادوا في هذه المظاهرات بحرية الجزائر واستقلالها .

---

[1] – أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج3، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1992، ص237

[2] – اسماعيل سامعي، **قالمة عبر التاريخ وانتفاضة 8 ماي 1945**، عدد1، دار البحث للطباعة والنشر، عنابة، ص77

-4- مجازر فرنسا في حق الجزائريين ونتائجها

كان رد الفرنسيين على المظاهرات السلمية التي نظمها الجزائريون هو ارتكاب مجازر 8 مايو 1945، وذلك بأسلوب القمع والتقتيل الجماعي واستعملوا فيه القوات البرية والجوية والبحرية، ودمروا قرى ومد اشر ودوا وير بأكملها. ودام القمع قرابة سنة كاملة نتج عنه قتل اكثر من 45000 جزائري، دمرت قراهم وأملاكهم عن آخرها. ووصلت الإحصاءات الأجنبية إلى تقديرات أفضع بين 50000 و 70000 قتيل من المدنيين العزل فكانت مجزرة بشعة على يد الفرنسيين الذين كثيرا ما تباهوا بالتحضر والحرية والإنسانية .

استوعب وقد الشعب الجزائري الدرس من أحداث 8 ماي واعتبرها نقطة بداية لتحول مجراه التاريخي فلقد أعادته هذه الأحداث للوعي بالحقائق الصعبة وكشفت له خرافة تحقيق الاستقلال بالوسائل السّلمية فتحولت أنظار حزب الشعب إلى دول المغرب العربي قصد التحالف ضد الاستعمار فاتصلت بكل من الحزب الدستوري التونسي وحزب الاستقلال المغربي. ولكنها باءت بالفشل. وفي عام 1946 على إثر العفو العام الذي أصدره البرلمان الفرنسي استفاد منه كل من المسجونين السياسيين بما فيهم مصالي الحاج وفرحات عباس الذي ألقي القبض عليه أثناء حوادث ماي 1945 دون أن يشار فيها وأسس هذا الأخير " حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري " وشارك في انتخابات 2 جوان 1946 . كما عاد مصالي من منفاه بكونغو ببرازافيل ودخل الجزائر. وقدم قائمته للمشاركة في انتخابات المجلس الوطني العام 1946 لكنها رفضت بحجة وجود حزب الشعب فحل عام 1939 فأسّسها في شهر نوفمبر 1946 " حركة انتصار الحريات الديمقراطية [1]

[1] -ينظر: شبوب محمد، **الجزائر في الحرب العالمية الثانية (1939-1945) دراسة سياسية اقتصادية اجتماعية**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، التاريخ الحديث والمعاصر، قسم تاريخ وعلم آثار، كلية العلوم الإنسانية والإسلامية، جامعة وهران1، 2014-2015، ص241-243

المحاضرة الثانية: إعادة بناء الحركة الوطنية

في بداية القرن العشرين لم تعد الحياة السياسية حكرا على المجموعة الاستعماري، وعلى الفروع المحلية للأحزاب والنقابات الفرنسية، بل تعدتها إلى الأحزاب الجزائرية أيضا. وفي الثلاثينات بدأت الحركة الوطنية تنسجم ودخلت الجماهير إلى الميدان، تواصل التطور خلال الحرب العالمية الثانية، أين احتدت مناهضة الجزائريين للسيطرة الاستعمارية.

لكن السؤال الذي يطرح نفسه بإلحاحك هل استطاعت الحركة الوطنية بناء أمة بوصفها التعبير السياسي لمجموعة واعية بوحدتها؟

وهل تمكنت من القضاء على سيطرة القوى التقليدية وزعزعة نفوذها؟ ذلك ما نحاول معرفته من خلال التطرق إلى مسار هذه الحركة عبر ثلاث تيارات أساسية:

1- التيار الاندماجي

يعتبر التيار الاندماجي، امتدادًا "لحركة الشبان الجزائريين" بزعامة الأمير خالد، الذين استهوتهم الحضارة الأوروبية، فربطوا مصيرهم بمصير فرنسا. إلى معظم المثقفين باللغة الفرنسية كانوا يعتقدون أن مأساة شعبهم تكمن في التفرقة العصرية التي فرضتها الإدارة الاستعمارية، وأن العلاج الحقيقي يتمثل في محاربة تلك التفرقة العصرية، وتطبيق مبدأ المساواة في الحقوق والواجبات بين الأوربيين والأغلبية الجزائرية، وبهذا ركزوا على فكرة الاندماج والحصول على الجنسية الفرنسية. واعتبروا ذلك بداية الطريق لتحقيق أهدافهم ومراميهم. ولعل الدافع الرئيسي لظهور هذا التيار، هو المعاملة السيئة وعدم اعتراف الأوروبيين بالمثقفين ثقافة فرنسية، رغم تماهيهم مع هذه الثقافة.[1]

إن هذا التيار يعبر عن تطلعات الشرائح الاجتماعية الحضرية المرتاحة اقتصاديا نوعا ما، البرجوازية الصاعدة، وبعض المثقفين ثقافة فرنسية، إن الوضعية الاجتماعية والمستوى الثقافي المنتمين لهذا التيار، التي تؤهلهم لمنافسة الأوربيين في المناصب السياسية والمالية، جعلتهم يطالبون بالاندماج في المجتمع الفرنسي، مع بعض الإصلاحات السياسية، إذن،

[1] – ينظر: بشير بلاح، **تاريخ الجزائر المعاصر من 1830م/1989م**، دار المعرفة، الجزائر، 2006، ص30

كانوا يبحثون عن مكانة تحت الشمس، ويمثل هذا التيار الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري الذي أسسه فرحات عباس في الأربعينات والحزب الشيوعي الجزائري.

2- التيار الإصلاحي

لعقب الوازع الديني دورًا كبيرًا في المغرب العربي. فالتفكير الاجتماعي والسياسي كان يتغذى من الدين. إذ كانت الأفكار الدينية سلاحا لابد منه في الصراع من أجل الحصول على السلطة ومن اجل المطالبة بتوزيع عادل للخيرات.

فهذا الإسلام الذي تفاعل في أعماق المجتمع وغير سلوك أفراده، مثل البوتقة السياسية التي انصهرت فيها ممارسات الجماعات المتعارضة. فالمقاومات الشعبية ضد الاستعمار الفرنسي في الجزائر، انطلقت بتأطير ومباركة الزوايا والطرق الصوفية. إذا كان للذين هذه المكانة في إثبات لهويتها، فلا غرابة أن يحتل الصدارة في خطاب الحركة الوطنية بمختلف تياراتها: باستثمارهم في الحقل الثقافي للهوية، من خلال شعارهم المرفوع: "الإسلام ديني، الجزائر وطني، العربية لغتي". تحتل جمعية العلماء مكانة خاصة في الحركة الوطنية، بمساهمتهم في تأسيسها وبلورتها بشكل فعال. لأن مجهودات العلماء المبذولة لتحديد المجتمع الجزائري، من خلال مواجهتهم للطرقية، تعليم اللغة العربية، المحافظة على القيم الإسلامية وإحياء الماضي التاريخي، تؤهلهم لكي يكونوا المؤسسين الحقيقيين للإيديولوجية الوطنية، التي تبنتها مختلف تيارات الحركة الوطنية. يقول "بيرنار دروز" و"ايفلين ليفر" في كتابهما "تاريخ الحرب الجزائرية": "إن حركة العلماء بما لقنته للمسلمين خاصة الشباب من قيم الإسلام العفوي، وعمق الجذور الثقافية لبلدهم قد أوجدت ضميرًا وطنيا، وبهذا المعنى تكون حركة العلماء، هي المؤسس الحقيقي للوطنية الجزائرية"[1].

لقد تأثرت جمعية العلماء بالفكر الإصلاحي، الذي ظهر في المشرق العربي في القرن 19 وبداية القرن 20 –والذي تزعمه مجموعة من الإصلاحيين السلفيين، الذين يجدون مرجعيتهم في المفاهيم الإسلامية للسلف الصالح، محاولين استعادة الإسلام نقاءه وبريقه

[1] – بوعلام بن حمودة: **الثورة الجزائرية**، د ط ، دار النعمان، ،2012، ص104.

الأول، ومن هؤلاء جمال البدين الأفغاني، محمد عبده، رشيد رضا، تأسست جمعية العلماء المسلمين على يد مجموعة من العلماء برئاسة عبد الحميد بن باديس سنة 1931.

- الإمتداء الشعبي للجمعية:

يمكن القول أنه نتيجة التفكك الاستعماري للأطر الاجتماعية التقليدية، حدثت تغيرات اجتماعية بسبب النزوح الريفي، الذي غذى المراكز الحضرية: توضع فئة الأجراء المنقطعين عن أصولهم الريفية، ظهور فئة من الموظفين الذين يحتلون وظائف بسيطة في الإدارة... هذه الفئات الاجتماعية المختلفة القاطنة في المدن، والتي تحتك يوميا مع الأوربيين لا يمكن لها أن تبقى بمعزل عن تأثيرات الحضارة الغربية، الشيء الذي يجعلها تنغمس في المغريات المادية، ولكنها كذلك تبحث عن إسلام متحرر من المعتقدات الريفية ومن الممارسات القبلية المتمثلة في عبادة الأولياء والمرابطين.

في هذا الجو ظهر العلماء الإصلاحيون وعملوا على تحرير الشرائح الاجتماعية الحضرية من الممارسات العتيقة، التي تتعارض والتطور، إن التيار الإصلاحي الذي يمثله العلماء، هو تعبير عن الشرائح الاجتماعية الحصرية، التي تتوق إلى الحضارة المادية، وترفض الاندفاع الثقافي مع هذه الحضارة الغربية، كما أنها تعبر عن البرجوازية التقليدية التي ترى في الارتباط بالحداثة تدمير للموروثية الثقافية. [1]

في هذا السياق يقول محمد حربي: "ساعد تفشي الجهل وانحلال الجماعات الريفية، على انهيار إسلام الطرقية وتحوله إلى شعوذة، مما جعل علماء المدن مرشحين للخلافة، فالجزائر وقسنطينة وتبسة وندرومة وتلمسان وبسكرة وغيرها لها برجوازية تشكل شريحة محظوظة اعتبرت المثاقفة سقوطا في الجحيم وفقدانا للسلطة والهوية، سيخرج دعاة الإصلاح الديني."

ولكن إذا كانت القاعدة الاجتماعية للعلماء حصرية، فمن الإجحاف إغفال حقيقة انتشارها المعتبر في المناطق الري(فية، في الشمال القسنطيني وأوراس النمامشة وإلى حد ما منطقة القبائل. هذه المناطق المغلوقة في وجه المؤثرات الحضارية الغربية، والتي لازالت

[1] – بوعلام بن حمودة: **المرجع السابق**، ص107.

تخضع لسيطرة الأعيان والمرابطين والطرقيين، وتؤمن إيمانا عميقا بالإسلام الشعبي، وتزرع تحت نير الخرافات والشعوذة وعبادة الأولياء وتغييب العقل.

اعتمدت إستراتيجية جمعية علماء المسلمين للتغلغل في هذه المناطق الريفية الجبلية على عاملين أساسيين:

العامل الأول هو التركيز على محاربة الطرقية والمرابطين وما ارتبط بها من خرافات وشعوذة، والأهم من ذلك القضاء على سلطة هؤلاء الأعيان المادية والروحية التي كانوا يهيمنون بها على الجماهير ويثبطون عزائمهم ويعيقون روح المبادرة. تعتبر الطرقية في نظر جمعية العلماء المسلمين هي حجر عثرة أمام الحركة الوطنية وجهود رجالها وهي "علة العلل في الاقتناء ومنبع الشرور". ففي رأي عبد الحميد بن باديس "إن كل ما هو متفش في الأمة من ابتداع في الدين وضلالة في العقيدة وجهل بكل ما شيء وغفلة عن الحياة وإلحاد في الناشئة، فمنشؤه من الطرق ومرجعه إليها.

وقد ساعد علة تزعزع مكانة الأعيان والطرقيين من الريف، تأكل مشروعيتهم التي اكتسبوها بفضل الجهاد، وهذا بعد انخراط عدد كبير منهم في النظام الاستعماري.

العامل الثاني: الذي ساعدها على التغلغل في هذه المناطق هو اعتمادها على بعض الأعيان الذين لهم كلمة مسموعة لدى السكان والمتعاطفين معها. [1]

– ففي منطقة النمامشة، اعتمدت على الشيخ العربي التبسي، الذي استطاع تعبئة سكان تلك المنطقة بفضل انتمائه لأكبر قبيلة هناك، وقد سخر سكانه لمحاربة العصابات القبلية وتوحيد سكان المنطقة.

– وفي منطقة الأوراس فإن أحد أبناء زاوية مهمة في الأوراس، وهي الزاوية الدردورية، قد تتلمذ على يد ابن باديس منذ وقت مبكر، والذي تبنى أفكار الجمعية، وعمل على تعبئة المنطقة .

[1] – بشير بلاح، **المرجع السابق**، ص369–370.

– أما منطقة القبائل: فإن معظم الزوايا بالمنطقة وكانت مرتبطة بالسكان والأرض ولم تكن مرتبطة مع الاستعمار لقد تأثرت جمعية العلماء بالفكر الإصلاحي، الذي ظهر في المشرق العربي في القرن 19 وبداية القرن 20 –والذي تزعمه مجموعة من الإصلاحيين السلفيين، الذين يجدون مرجعيتهم في المفاهيم الإسلامية للسلف الصالح، محاولين استعادة الإسلام نقاءه وبريقه الأول، ومن هؤلاء جمال البدين الأفغاني، محمد عبده، رشيد رضا، تأسست جمعية العلماء المسلمين على يد مجموعة من العلماء برئاسة عبد الحميد بن باديس سنة 1931.

3– التيار الاستقلالي

إذا كان الاندماجيون يمثلون تطلعات النخبة، المتشبعة بالثقافة الفرنسية، قد فسروا الواقع الجزائري وطرحوا المشاكل من وجهة نظر أسيادهم، لأن وضعهم الاجتماعي هو الذي يحدد أوهامهم حول الاستعمار، الشيء الذي جعلهم يبتعدون عن الجماعة التي احتضنتهم، فارتقاؤهم في مجتمع لا يؤمن بالفرد، جعلهم غير قادرين على فهم جمود الشعب وخوفهم من التطور. وإذا كانت جمعية العلماء المسلمين تمثل تطلعات البورجوازية التقليدية الحضرية التي اعتبرت المثاقفة سقوطا في الجحيم وفقدانا للسلطة والهوية. فإن حركة انتصار الحريات الديمقراطية، التي تأسست سنة 1946، امتداد لحزب نجم إفريقيا وحزب الشعب، استطاعت أن تجسد الرغبة في الاستقلال، التي التزمت بها الهجرة أولا، ثم البرجوازية الصغيرة وبعدها البروليتاريا الرثة، والعامة في الأرياف ثانيا.

خلافا للأحزاب الاندماجية والإصلاحيين، التي تمثل مصالح "الخاصة". فإن التيار الاستقلالي، الذي حصل على تأييد القوى، التي يعيش على هامش النظام الاستعماري، يعتبر حزبا عاميا شعبويا بامتياز.[1]

[1] – بشير بلاح، **المرجع السابق**، ص541–542.

يبدأ تاريخ التيار الاستقلالي في 15 جوان 1926، اليوم الذي تأسس فيه حزب نجم شمال إفريقيا، بدعم من الحزب الشيوعي الفرنسي، لأن الظروف كانت مواتية لإنشاء هذه الحياة السياسية من خلال احتكاكها بالحزب الشيوعي والنقابات.

أعلن مصالي الحاج –منذ البداية– أن حزبه يناضل من أجل: "استعادة الأراضي المغتصبة وحصول الجزائر على استقلالها التام، وخروج فرنسا منها، وإنشاء جيش وطني جزائري وانتخاب برلمان جزائري عن طريق الاقتراع العام.

نظرا لانزعاج السلطات الفرنسية من مواقف الحزب، قامت بحله سنة 1929. في يوم 11 مارس 1937 أعاد مصالي الحاج تأسيس حزب باسم "حزب الشعب الجزائري".

هذه المرة بالجزائر بعد استقراره بها نهائيا، بفضل نشاطه ومطالبته بالاستقلال استطاع الحزب أن يحوّل بوصلة اتجاه الرأي العام إلى الحزب، بانضمام مختلف الشرائح الاجتماعية. أصبح حزبا عاميا وجماهيريا بكل ما تحمله الكلمة من معنى.

في يوم 26 سبتمبر 1939 تم حل الحزب بدعوى تعامله مع ألمانيا النازية، وفي 14 مارس 1944، تم الإعلان عن ميلاد تحالف جديد بين الحركات السياسية باسم "أصحاب البيان الجزائري" يضم حزب الشعب وفرحات عباس وجمعية العلماء. لكن هذا التحالف ابتلعه مناضلي حزب الشعب المتحمسين لتحقيق مطالبهم ولو باستعمال القوة. نتيجة لذلك، جاءت أحداث ماي 1945 الأليمة، التي وسعت الهوة الموجود بين الاستعمار والجزائريين بالدم، وأصبح التعايش مستحيلاً. [1]

في أكتوبر 1946، وفي أجواء متوترة نتيجة للصدمة التي أحجدثتها أحداث ماي 1945، التي وسعت قاعدة أنصار العنف داخل الحزب، تمت إعادة تأسيس الحزب باسم "حركة الانتصار للحريات الديمقراطية".

---

[1] – ينظر: صولي أمال: **تطور الحركة الوطنية الجزائرية (1945–1954)، مذكرة لنيل شهادة ماستر تاريخ معاصر، تخصص التاريخ معاصر**، قسم علوم إنسانية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، دفعة 2013/2012، ص26.

المحاضرة الثالثة: دستور 1947/09/20 (القانون الخاص)

لمواجهة إحباط نضال الجزائريين في سبيل حقوقهم وسعيا منها للحد من نقمتهم وكذا الطمأنينة المستوطنين على مستقبلهم بالجزائر عادت فرنسا السياسة الإصلاحات فأصدرت قانونا أساسيا صادقت عليه الجمعية الوطنية الفرنسية على عهد حكومة رماديي في 20 سبتمبر 1947م شمل 8 أبواب[1]، ويحتوي على 60 مادة حيث جاءت فيه أن الجزائر عبارة عن مجموعة من المقاطعات لها ذاتيتها المدنية والمالية ونظامها الخاص المنصوص عليه في القانون.[2]

أما عن أسباب صدور هذا الدستور: أحداث 8 ماي 1945م تزايد نشاط الحركة الوطنية، تزايد الوعي خاصة بعد عودة الشباب من الحرب العالمية الثانية، تصميم فرنسا على البقاء في الجزائر ألزمها تقديم تنازلات ولو من باب المراوغة[3].

وتضمن دستور 1947م بعض المواد التي تنص على المساواة بين المعمرين والجزائريين والقيام بإصلاحات اقتصادية وسياسية مستعجلة أهمها[4]:

المادة 1: الجزائر جزء لا يتجزأ من الأراضي الفرنسية وقطر مشترك في دائرة الاتحاد الفرنسي.

المادة2: تنص على المساواة التامة بين كافة سكان الجزائر

المادة 4: فصل الدين عن الدولة وأن يكون التعليم باللغة العربية والفرنسية في جميع المستويات

المادة 5: يمثل فرنسا في الجزائر الحاكم العام وهو مسؤول أمام الحكومة الفرنسية.

المادة 30: يتكون المجلس الجزائري من 120 عضو مناصفة بين المسلمين الجزائريين والفرنسيين مدة عمله 6 سنوات ويجدد نصفه كل 3 سنوات وهذا المجلس الجزائري مختص

---

[1] – بشير بلاح، **تاريخ الجزائر المعاصر من 1830م/1989م**، دار المعرفة، الجزائر، 2006، ج1 ، ص 467.

[2] – صالح فركوس: **تاريخ الجزائر من ما قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال المراحل الكبرى**، دار العلوم، الجزائر، 2005م، ص 420

[3] – كمال هشام، **الوجيز في تاريخ الجزائر**، مطبعة البحث، قسنطينة، الجزائر، 1999م، ص103.

[4] – محمد العربي الزبيري، **الثورة الجزائرية في عامها الأول**، ص 30/29

بدراسة ميزانية الجزائر وله الحق في ابتكار مشروعات التي تتعلق بحياة الجزائر الاقتصادية والاجتماعية لكن ميزانية الجزائر لا توضع موضع التنفيذ إلا بعد المصادقة من الحكومة الفرنسية وكذلك يمكن أن ينفذ أية قرار من قرارات المجلس الجزائري إلا بعد مصادقة الحكومة الفرنسية

المادة 50: تنص على إزالة الحكم العسكري في الجنوب ولكنها وضعت عقبات في التنفيذ.

المادة 56: نصت عن فصل الدين عن الدولة

المادة 107: تؤلف جمهورية فرنسا مع شعوب ما وراء البحار اتحاد يسمى الاتحاد الفرنسي يقوم على المساواة في الحقوق والواجبات دون تمييز جنس أو دين.

المادة 108: الاتحاد الفرنسي هو اتحاد الأمم والشعوب ويضم الاتحاد عنه تشكيله الجمهورية الفرنسية واحدة لا تتجزأ.

المادة 109: يجب أن يؤدي التقدم الذي تحققه شعوب الاتحاد إلى أن تقرر مصيرها بحرية ويمكن بالتالي لكل شعب لن ينسحب من الاتحاد في مهلة لا تتجاوز 20 سنة فإما أن يصبح دولة اتحادية أو جزء من الأمة الفرنسية.

المادة 110: يؤدي تشكل الاتحاد إلى إقامة دستور في كل بلد تضعه جمعية محلية تنتخب بالاقتراع العام.

ونصت مواد أخرى منه على إلغاء البلديات المختلطة وإلغاء الحكم العسكري بالجنوب وهذا الدستور لم يلقى أي تجاوب من طرف الجزائري لأنه كان أولا قانون عنصري بالدرجة الأولى وثانيا لأنه تضمن مواد ألغت ما فيه من مواد أخرى ولهذا فهو يستحق فعلا. [1]

جاء القانون الخاص غير معبّر عن طموحات الجزائريين الراغبين في الاستقلال والتحرر بعد تبلور وتطابق طروحاتهم منذ بيان 10 فيفري 1943، والذي شاركت فيه كل أطياف الحركة الوطنية على مختلف توجهاتها ومشاربها.

[1] – أحمد توفيق المدني: **هذه هي الجزائر**، مكتبة النهضة المصرية القاهرة، 2001، ص 181.

فكما جاء في المادة الثانية التي تعلن حق المساواة بين جميع السكان العمالات الجزائرية دون تمييز من حيث الأصل أو الجنس أو اللغة، نظرا لعدم استشارة الجزائريين وعدم إشراكهم في صياغة هذا القانون ولتكريسه التبعية الجزائر لفرنسا وعدم اعترافه بالشخصية الجزائرية ناهيك عن حق تقرير المصير وعدم إعطائه الجزائريين تمثيلا حقيقيا في المؤسسات الجديدة فقد نددوا به وانتقدوه وكان رفض الجزائريين للأسباب التالية[1]:

- جاء الدستور مكرّسا للاستعمار إذ أبقى على النظام الاستعماري.
- جاء الدستور منافيا للديمقراطية 60 نائبا لصالح 10 ملايين و60 نائبا لصالح 800 ألف أوروبي كما لم يشارك الجزائريين في وضعه.
- لم يأخذ الدستور بعين الاعتبار المطالب الشرعية للشعب الجزائري.

المواقف المختلفة من الدستور:

1-الحركة الوطنية:

كان موقفا صارما لا غبار عليه وتصدى أعضاؤها الأساسيين له بكل شجاعة ونددوا في كل المناسبات ورفضوا كل شيء متأتي من قبل الإدارة الفرنسية وشنوا حملة واسعة تحت شعار، الكلمة للشعب، الحرية لا تمنح بل تؤخذ، ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة.

2-المستوطنون:

رفض المستوطنون هذا القانون باعتباره يمثل تخلي جانب فرنسا عن الجزائر وعبروا عن سخطهم بتقديم الأعضاء الأوروبيين في مجلس ولاية الجزائر استقالاتهم وتصويتهم في الانتخابات البلدية التي أجريت في أكتوبر 1947م على قوائم الاتحاد الجزائري وتجمع الشعب الفرنسي الذي ندد بهذا القانون ومن اعتبر الفرنسيون الثورة الجزائرية ثورة على الأوضاع وعلى عدم تطبيق الدستور 1947م وعدم فتح الحوار بين الفرنسيين والجزائريين وعدم الاهتمام بالدين الإسلامي. [2]

---

[1] – ينظر: أمال شلبي، **التنظيم العسكري في الثورة التحريرية الجزائرية 1954م/1956م**، رسالة ماجستير، قسم التاريخ جامعة باتنة، 2005/2006م، ص 290.

[2] – بشير بلاح، **مرجع سابق**، ص 470.

المحاضرة الرابعة: المنظمة الخاصة" نشأتها ونشاطها (1947-1950)"

أولا: تأسيس المنظمة الخاصة

بعد أحداث الثامن ماي 1945 تأكدت قيادات حزب الشعب بأنه يستحيل تحرير البلاد عن طريق النضال السلمي وحده، فقررت تكوين جهاز عسكري أطلقت عليه اسم "الشرف العسكري"، الذي تسميه السلطات الفرنسية "بالتنظيم الخاص" ، فبعد اصدار قانون العفو العام مارس 1946 رجعت أحزاب الحركة الوطنية إلى النشاط السياسي من جديد بما في ذلك حزب الشعب، الذي ظهر تحت مسمى جديد حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، والتي عقدت مؤتمرها الأول فيفري 1947 الذي تمخض عنه عدة قرارات بما في ذلك تشكيل المنظمة السرية الخاصة كجناح شبه عسكري، والتي تعتبر في الحقيقة امتداداً للجنة العمل الثوري لشمال إفريقيا، وتم تعيين محمد بلوزداد قائداً لها والذي عمل على اختيار أحسن المناضلين في حزب الشعب، وجندهم في المنظمة السرية وفصل بين عملها وبين التنظيمات الأخرى التابعة للحزب بهدف المحافظة على السرية التامة، وكان قبول العناصر الوطنية المؤهلة للنشاط الثوري تخضع لعدة شروط من بينها:

- الإيمان بضرورة الكفاح المسلح.
- الشجاعة والاقتناع والسرية.
- الوعي ومراعاة الأقدمية في الحزب، وعدم معرفة رجالها من قبل الشرطة الفرنسية.

وكان القبول النهائي للمجند يتم بعد إخضاعه لامتحانات صعبة، وأن يستوفي مجموعة من الشروط الخاصة، وأن يُقسم في النهاية على المصحف بحفظ السر وأن لا يخون النظام، وأن يواصل العمل ولا ينسحب من المنظمة، كما قام القائد محمد بلوزداد بتنصيب هيئة أركان للمنظمة الخاصة، بينما تم تعيين حسين لحول بمثابة حلقة وصل بين المنظمة السرية والمكتب السياسي لحركة انتصار الحريات الديمقراطية. [1]

ولكي يتم إحكام السيطرة التامة على المجندين قسمت الجزائر إلى ثلاثة مقاطعات، مقاطعة الجزائر التي تضم خمس مناطق، ومقاطعة قسنطينة التي بها ثلاث مناطق ثم مقاطعة وهران، هذا بالإضافة إلى إنشاء مصلحة عامة تابعة لهيئة الأركان ضمت عدة شبكات مختصة تمثلت في:

---

[1] – محمد بوضياف، **التحضير لأول نوفمبر 1954م**، تح: عيسى بوضياف،ط2، دار النعمان للطباعة والنشر، الجزائر، 2011م، ص20

- شبكة المتفجرات: والخاصة بصنع القنابل ودراسة تخريب المنشآت القاعدية الاستعمارية.
- شبكة الإشارة: مختصة في مجال الاتصالات بالمذياع.
- شبكة التواطؤ: تهتم بالتموين والتسليح وإيجاد مخابئ للمناضلين الفارين من القوات الفرنسية، ومخابئ الأسلحة والذخيرة.
- شبكة الاتصالات: تتكفل بشراء أجهزة الاتصالات والتدريب على استعمالها.
- شبكة الاستعلامات: تهتم بجمع المعلومات والاستخبارات، ورصد تحركات الأجهزة العسكرية الفرنسية ومعاقبة الخونة.

وحتى تسهل عملية مراقبة المجندين وتدريبهم كانت التركيبة الهيكلية للمنظمة السرية تبدأ من نصف الفوج إلى الفوج الذي يضم أربعة مناضلين يرأسهم مسؤول، ثم الفرقة التي تتكون من ثلاث أفواج ومسؤول، ثم أخيرا الفصيلة التي تتألف من ثلاثة فرق ومسؤول، وتخضع هذه المجموعات إلى تكوين عقائدي من خلال دراسة أصول الدين الإسلامي والتركيز على الدراسات التاريخية والتاريخ الجزائري مع إبراز بطولاته، أما التكوين العسكري فكان عن طريق التدريب على استعمال السلاح من حيث فكه وتركيبه وطريقه استخدامه، بالإضافة إلى تركيب وصناعة المتفجرات واستعمال المذياع من حيث الإرسال والاستقبال، والتدريب على حرب العصابات.

وتجدر الإشارة إلى أن التدريبات كانت تتم تحت غطاء من السرية في أماكن معينة تختار بدقة بالقرب من الأودية والجبال والغابات والأماكن النائية، وقد سعت المنظمة الخاصة للحصول على الأسلحة بجميع الوسائل، ذلك بجمع الأموال عن طريق اشتراكات المناضلين ومحاولة شراء الأسلحة من داخل البلاد وخارجه وإعداد المخابئ لإخفائها.

وفي ظرف حوالي سنة تمكنت المنظمة الخاصة من وضع الترتيبات الهيكلية والنظامية عبر كامل التراب الجزائري، ووصل عدد منتسبيها حوالي ألف وخمسمائة عضو.

وقد عقد مناضلوا حركة انتصار الحريات الديمقراطية اجتماعاً بنواحي عين الدفلى ديسمبر 1948 ثم في البليدة، وخصص جدول الأعمال لدراسة الوضعية السياسية في البلاد ودراسة الوسائل الكفيلة بتعزيز قدرات النشاط الحزبي والتعبئة الجماهيرية. [1]

إذا كان انعقاد الاجتماع قد جاء نتيجة لموقف الإدارة الاستعمارية الفرنسية المتجاهل لحقوق الجزائريين، فإن قيادة الحزب قد منحت الأولوية للمنظمة الخاصة وجعلتها محور

[1] – شير بلاح ، **تاريخ الجزائر المعاصر 1830–1989**،ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2006، 474–475.

اهتماماتها، وذلك بتدعيمها وتوفير الأطر والوسائل اللازمة لتطويرها، وفي هذا الصدد قدم كل من حسين لحول وحسين آيت أحمد تقارير عن نشاط الحزب بوجه عام والمنظمة الخاصة بوجه خاص، والتي قدم بشأنها آيت أحمد تقريرا مفصلا تناول كل ما يخصها، وما يجب عمله مستقبلاً لتطويرها على المستوى المادي والبشري، وفي هذا الإطار يقول: "المنظمة السرية منظمة نخبة، عددها محدود بسبب طبيعتها السرية، يجب في الأول تكوين إطارات في القتال التحريري، هذا العمل هدفه ترقية المستوى التقني والتكتيكي لهذا الكفاح، فعلى المستوى التقني قمنا بدراسة نظرية وتطبيقية حول استعمال الأسلحة الحديثة والمتفجرات، وعلى المستوى التكتيكي اخترنا الأعمال الحديثة التي عالجت حرب العصابات، حروب الفلاحين والكوماندوس، أي الدروس التي تتكيف بصورة حسنة مع معطيات بلادنا والتي هي في مستوى استيعاب مناضلينا... في المجموع عناصرنا استوعبت ذلك التكوين جيدا، فبدؤوا يهتمون بالأمور العسكرية، ومنهم من أحبوها ويبذلون مجهودات خاصة في الدراسة والبحث".

وبما أن التدريب يتطلب أسلحة فإن هذه الأخيرة مثلت بالنسبة للمنظمة الخاصة أكبر العوائق، يقول السيد آيت أحمد: "نحن ينقصنا السلاح والمال، ليس لدينا لا سلاح ولا مال مقارنة مع قوة عسكرية لديها أحدث تسلح في القوات البرية والجوية والبحرية، جيش كلاسيكي مع قوة تقاليده وخبرته، والمنظمة السرية لا تملك حتى الأسلحة الكافية لتكوين عناصرها"، وقد تم اختتام اجتماع الحزب في الأسبوع الأول من شهر جانفي 1949 بتعيين حسين آيت أحمد قائداً للمنظمة الخاصة خلفاً لمحمد بلوزداد بعد ازدياد حدة مرضه، وقد اكتفى آيت أحمد بتطويرها وإثرائها دون أن يحدث أي انقلاب في مجال التركيبة البشرية، كما تم تأسيس واستحداث عدة فروع في كثير من مناطق التراب الجزائري، ومن ذلك الأمر الذي أصدرته المنظمة الخاصة بإنشاء فروعها في الأوراس بقيادة مصطفى بن بولعيد. [1]

ثانيا: نشاطاتها

إن مشكلة التسليح كانت من أكبر العوائق التي تواجه المنظمة الخاصة، وفي هذا الصدد عمل قادة المنظمة كل ما في وسعهم لتجميع السلاح والذخيرة، وتنظيم جمع الأموال عن طريق:

[1] – بشير بلاح، **المرجع السابق**، ص476.

- التقرب من جموع الجماهير وطلب المساعدة بما في ذلك الأسلحة الشخصية المتوفرة لدى بعض العائلات، وهنا يقول عبد الله بن طوبال "كل دار في الأوراس لديها بندقية عسكرية، وكان الناس ينتظرون حتى يأتي الأمر من الحزب للدخول في الكفاح المسلح".
- عن طريق الشراء، بحيث اشترت المنظمة السرية السلاح من صحراء فيض أولاد عامر قرب زريبة الوادي ببسكرة سنة 1948، وبلغ عدد القطع 320 بندقية حربية، وفي ربيع نفس العام اشترى مناضلوا المنظمة 230 بندقية حربية، كما توجه بعض المناضلين نحو تونس، وكانت الأسلحة تخزن في منطقة الأوراس.
- القيام بعمليات مسلحة استهدفت مخازن المتفجرات والمفرقعات.

لقد كانت المنظمة الخاصة في حاجة ماسة إلى التمويل لاسيما مع زيادة أعمالها وتعداد منتسبيها وتعدد فروعها، فأصبح المال حاجة ملحة إلى أبعد الحدود خاصة وأن الأموال التي يوفرها الحزب عن طريق اشتراكات المناضلين لا تكفي تغطية نشاطاتها لشراء الأسلحة والذخيرة، وفي هذا يقول حسين آيت أحمد: "مشكل التسليح يجب أن يكون هو الشاغل الأكبر للحزب، وبالنسبة لنا فمشكلة الأسلحة هي مشكلة متعلقة بالمال، وبواسطة النفوذ نستطيع أن نجمع في الجزائر كمية لا بأس بها من الأسلحة والذخائر، بفضل تبرعات محلية في القبائل يمكننا شراء البنادق من العاصمة لتسليح الثوار... ومن جهة أخرى استطعنا تدبير ميزانية هزيلة كافية فقط للإبقاء على حياة المنظمة، ونظمنا شراء أسلحة هامة في الخارج، بنادق بثمن زهيد 500 فرنك فرنسي نقداً... كنا قادرين على استغلال تلك الفرصة لو كانت لدينا النقود الكافية... هناك إمكانيات للشراء عن طريق البضائع المهربة... نحن يلزمنا المال".

الأمر الذي جعل بعض قادتها يفكرون في القيام بهجومات على بعض المراكز المالية للاستحواذ على الأموال، حيث وقع الاختيار على بريد وهران في أفريل 1949 وذلك بمساعدة نميش جلول موظف بالبريد والذي زود أحمد بن بلة بكل المعلومات الهامة التي تساعد في إتمام العملية، وليتم تنفيذها في الأخير من طرف مجموعة من المناضلين، حيث تم الاستيلاء على مبلغ قدره ثلاثة ملايين ومائة وخمسون ألف فرنك فرنسي، ولم تدرك الشرطة الفرنسية فك لغز العملية ونسبتها إلى أعمال مجرمين. [1]

[1] – ينظر: سعدي وهيبة: **الثورة الجزائرية ومشكلة السلاح، 1954–1962**، دار المعرفة، الجزائر، دت، ص19.

وفي نهاية 1949 عرفت المنظمة الخاصة تغييرا على مستوى قيادتها، حيث تم عزل حسين آيت أحمد وتعيين أحمد بن بلة قائدا لها على إثر ظهور ما عرف بالأزمة البربرية، وقد تم إعادة تشكيل قيادة أركان جديدة للمنظمة ولتواصل نشاطاتها في كتابة البيانات والمنشورات السرية وفضح المؤامرات الاستعمارية ومحاولة تخريب النصب التذكاري الذي دشنه "مارسيل إيدمون نايجلان" بكاشرو، وقد تولى العملية خمسة من المناضلين بقيادة محمد مروك، إلا أن العملية فشلت بسبب رداءة المتفجرات المستعملة.

المحاضرة الخامسة:

أزمة حركة انتصار الحريات الديمقراطية

1-جذور الأزمة:

قرّر مصالي الحاج الإعلان عن مشاركة حزب الشعب في الانتخابات إثر عودته من المنفى سنة 1947. ودون شك كان متأثرا بمندوبي الدول الغربية في هيئة الأمم المتحدة والذين كان قد التقى بهم في باريس. حيث نضجت لديه فكرة أن الحزب إذا أراد توسيع قاعدته. عليه بالدخول في مرحلة الشرعية والتفتح على المثقفين والبحث عن الدعم لدى الأوساط الليبيرالية الفرنسية. لكن الكثير من المناضلين كانوا معادين لهذا التوجه الجديد غير أنهم لم يتمكنوا من محاربته. لأن الحزب كان قائما حول شخصية مصالي. [1]

ولم يستطع أي أحد الوقوف في وجه إرادته للحديث باسم الحزب والشعب وبهذا برزت مسألتنا ضمن انشغالات مصالي الحاج العمل من أجل الاعتراف بشرعية حركته والموقف الذي يجب اتخاذه من الانتخابات القادمة. وأيضا فهو لم يعد يعرف القادة الجدد لجزب الشعب الجزائري السّري. فكان عليه خوض معركة سياسية بعد تسعة سنوات من الغياب. ويقول عمر بن عودة أحد مناضلي الحزب "... بعد عودة مصالي الحاج في سنة 1946 ضغط على المكتب السياسي واللجنة المركزية لكي ترشح الحركة مناضلين للمجالس الفرنسية (البلدية. الولاية. مجلس الولاية. المجلس الجزائري. المجلس الفرنسي) وكان هذا بداية الانحراف الخطير الذي وقفت فيه الحركة مما جعلها تفقد نشاطها وحركيتها. وتصبح حركة مثل الحركات الأخرى "وقد أدت عملية الانتخابات آثار حاسمة على مواقف الحزب حيث غيّر المناضلون ذهنياتهم وطرق عملهم. لكن هذا لا يمنع من تشتيت الكثيرين من ذوي الخط المتشدد الذين طالبةا القيادة بعقد المؤتمر. هذا المؤتمر عقد سريا في بداية سنة 1947 بحضور مصالي الحاج. طيلة ثلاثة أيام المناقشات المحتدمة ثم تثبيت الخط

[1] – عبد القادر جيلالي بلوفة، **حركة انتصار للحريات الديموقراطية 1939- 1954في عمالة وهران** ، دار الألمعية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص ، 23

الانتخابي المطبق من طرف الحزب حيث أنشأ بذلك تنظيم شرعي وعلى الرغم من فوز الحركة في انتخابات 1946 و 1948. [1]

إلا أنهام لم تستطع تجاهل تلك الخلافات التي ظهرت منذ مؤتمر فيفري 1947، والتي أدّت انقساماها إلى تيارين. تيار مؤيد للمشاركة في الانتخابات مثّله مصالي الحاج والذي كان يرى فيها وسيلة من وسائل المقاومة وأداة لكسب الرأي العام الفرنسي. وأنها منبر لنشر الوعي السياسي على المستوى الوطني. أما التيار العارض فقد مثّله حسين لحول والذي يبرر سبب المشاركة فيها أنها ستكون على حساب الإعداد للمعركة الفاصلة. حيث ستجعل المنتخبين يتعودون على الحياة السياسية وطبيعتها بذلك خسارة المناضلين الثوريين. وهكذا أخذت الحركة تنزلق شيئا فشيئا نحو السياسية السهلة في إطار حزب التكتلات وأمام مصادرة صور الشعب وتسلط الاستعمار في سياسته الجائرة نفذ صبر الحزب ولم يعد يرى إلا الكفاح كوسيلة وحيدة لنيل الاستقلال فانعقد مؤتمر يوم 15- 16 فيفري 1946 ببوزريعة وضمّ أعضاء حزب الشعب وحركة انتصار الحريات الديمقراطية [2]

إثر النجاح الذي حاز عليه الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري في انتخابات 2 جوان 1946 والذي تمحور برنامجه أساسا على انضمام الجزائر في الاتحاد الفرنسي. خفف عزام باشا حدة تصريحه حيث أكد " إن استقلال بلدان المغرب العربي هو الوضع الأمثل لكننا نظن أنه أعادت فرنسا النظر في القضية وأعطت لهذه الشعوب ضمانات وحريات كاملة ومرضية. فإن الجامعة لن تكون أكثر اهتماما بالقضية من المعنيين. إن المساندة والتعاطف كانا يحثان ج، ع بالدعم الملموس. للوطنيين الجزائريين الذين كان بإمكانهم الاستفادة من وسائل عملها السياسي والدبلوماسي على المستوى الدولي. ضمن هذا السياق. شكّل الوطنيون المغاربة في جانفي 1947 جبهة الدفاع عن إفريقيا الشمالية أدت هذه المبادرة إلى انعقاد مؤتمر المغرب العربي تحت رعاية الجامعة العربي برئاسة مؤتمر المغرب

---

[1] – عبد القادر جيلالي بلوفة، **المرجع السابق** ، ص24.

[2] – بنيامين سطورا، **مصالي الحاج رائد الوطنية الجزائرية ،1898-1974**، تر: الصادق عماري، مصطفى ماضي، منشورات الذكرى الأربعين للإستقلال، الجزائر، 1998، ص .193 -194

العربي ج، ع برئاسة عزام باشا من15 إلى 21 فيفري 1947. والذي انبثق عنه مكتب المغرب العربي"، بالإضافة إلى حضور شخصيات السياسة المغاربية وبالإضافة إلى حضور شخصيات ديبلوماسية سياسية عربية منها الأمين العام للجامعة العربية عبد الرحمن باشا ومنصور فهمي. واللواء صالح حرب باشا. وأحمد أمين بك. وعبد القادر المغربي. وعبد القادر مختار. وأعضاء الوفد اليمني بج، ع وأعضاء الجاليات المغاربية والعربية. ومن الشخصيات المغاربية يوسق الروسي من تونس وعبد الكريم غلاب السكرتير العام للمؤتمر والرشيد إدريس الذي قام بقراءة بعض البرقيات المتضامنة مع المؤتمر كبرقية علال الفاسي رئيس حزب الاستقلال المغربي. [1]

2-تداعيات المؤتمر الثاني لحركة انتصار الحريات الديمقراطية 1953:

بحلول سنة 1953 نشبت : بين الرئيس مصالي الحاج وأعضاء اللجنة المركزية حول طريقة تسيير الحزب وفي ضل هذه الخلافات عقد الحزب مؤتمره الثاني أيام 4 حتى 6 أفريل 1953 بالجزائر وبذلك الحزب إلى ثلاثة تيارات :

- **التيار الأول** : يضم مصالي الحاج ومؤيديه .

- **التيار الثاني** : المركزيون .

- أما التيار الثالث فيتمثل في الثوريون الذين قرروا تقدّمه نحو العمل المسلح بإعادة الالتحام والخروج بقيادة ثورية موحدة لإنهاء الخلاف وذلك بتأسيس ما يعرف بـ:

3-اللجنة الثورية للوحدة والعمل:

تأسست ل، ث، و، ع في مارس 1954. ولم تكن حزبا ولا تشكيلة ولا تنظيما سياسيا. بل كانت كما يدل عليه اسمها. لجنة تسعى لإعادة بناء وحدة الصف داخل حزب الشعب حركة انتصار الحريات الديمقراطية. ولقد رسمت لنفسها هدفا واضحا هو بعث حركة واسعة في أوساط الرأي العام تكون قادرة على شمل القاعدة النضالية لكلا الفريقين المتنازعين.

[1] - ينظر: بنيامين سطورا، **مصالي الحاج رائد الوطنية الجزائرية ،1898-1974**، ص195.

ومن ثم فرض فكرة عقد مؤتمر وحدوي لإنقاذ الحزب متن خطر الانشقاق. وتمكينه من الاستمرار في أداء الدور الطلائعي التاريخي ضمن المسار الثوري التحرري ، وعدم ارتباطها بموضوع البحث إلا من زاوية مساعي أعضائها بخصوص التحضيرات المادية (المال. السلاح) على المستويين الداخلي والخارجي حتى تنطلق الثورة في موعدها المحدّد يمكن الإشارة أنه في الفترة التي كان فيها محمد بوضياف وبيطاط وبن بولعيد بصدد التحضير لميلاد ل، ث، و، ع التي كان عناصر و، خ وعلى رأسهم بن بلة يقومون بحبس نبض السلطات المصرية للاطلاع على موقفها من المشروع الثوري والحصول على دعم مادي ومعنوي. وبعد عشرة أيام من تأسيس اللجنة في الجزائر العاصمة تمكن و، خ في القاهرة من لفت انتباه القيادة المصرية عند أول احتكاك مباشر بها عنها شارك عناصره في اجتماع لجنة تحرير المغرب العربي يوم 3-4- 1954 أبدوا تأييدهم لمشروع الثورة خلال ذلك اللقاء. [1]

عقدت ل، ث، و، ع اجتماع لها عند المناضل عيسى كشيدة في حي القبة شارع بربروس بالجزائر العاصمة. وتضمن جدول أعمالها نقطتين أساسيتين هما :

- دراسة لائحة 22 وكيفية تطبيقها.
- وضع نظام داخلي للجنة.

وبعد المداولات خرج الاجتماع بالقرارات الآتية :

1-تقوية المنظمة الجديدة عن طريق ضم الأعضاء السابقين في م، خ وهيكلتهم في التنظيم الثوري الجديد.

2-استئناف التكوين العسكري اعتمادا على كتيبات م، خ التي أعيد طبعها.

3-تنظيم الفرق التي تتولى جمع السلاع وصنع المفرقعات اللازمة للثورة.

بعد اجتماع 22 في شهر أوت كان كريم بلقاسم قد اقتنع أن مصالي لا ينوي شن العمل المسلح. فالتحق بلجنة الخمسة التي أصبحت لجنة. الهيئة التي نظمت مباشرة أول نوفمبر

[1] – عيسى كشيدة، **مهندسو الثورة**، منشورات الشهاب، الجزائر، 2010، ص60

وأنشأت الجبهة وجيش التحرير في الفترة الممتدة من شهر أوت إلى أكتوبر 1954 تمثل عمل لجنة الستة في استكمال عمليات الاستعداد والتنظيم للانطلاقة. في تلك الأثناء كانت اللجنة على اتصال بالقاهرة حيث كان بن بلة وآيت أحمد وخيضر المؤيدين للانتفاضة والمعوّل عليهم لدعمها بالأسلحة من الخارج.

وانبثقت عنها جبهة التحرير الوطني والتي هدفت من خلال بيان 1 نوفمبر 1954 لتحقيق الاستقلال عن طريق الكفاح المسلح داخليا والنضال الديبلوماسي خارجيا. فقد جاء في البيان : "... وغايتنا في الميدان الخارجي :

- تدويل القضية الجزائرية.
- تحقيق وحدة شمال افريقيا في نطاقها الطبيعي للعالم الإسلامي.
- وموقفنا في دائرة ميثاق هيئة الأمم. هو تأكيد تعاطفنا وتضماننا الفعال إزاء كل الأمم التي تؤيد كفاحنا التحرري.
- وأكد رابح بيطا أن العناصر الثورية في " ل، ث، و، ع " كانت قد حافظت على علاقتها بأعضاء اللجنة المركزية إلى أن تأكدت أنها حقق إلى حد ما. ما كانت تنتظره من هذه العلاقة وهو تبليغ نداء الكفاح المسلح باعتباره الطريق الوحيد لحل مشكل الجزائر. وعندئذ تقرر حالة ل، ث، و، ع إلى اجتماع تحضره الشخصيات المؤيدة للعمل المسلح وذلك بقصد دراسة الوضعية المترتبة عن الطريق المسدود الذي آلت إليه اللجنة الثورية وتقرير ما ينبغي عمله، اختفت هذه اللجنة من الوجود بعدما أصبح انشقاق الحزب أمرا واقعا في صيف 1954[1]

4- اجتماع 22 (جوان 1954)

يوم 25 جوان 1954 اجتمع الأعضاء 22 من الثوريين الذين قرّروا الانتقال إلى العمل المسلح بعد أن عجزت قيادة حزبهم عن الانتقال إلى مرحلة النضال السياسي من لخال الانتخابات المحلية المزورة إلى مرحلة النضال العسكري واسترجاع السيادة الجزائرية بقوة

[1]- لحسن أزغيدي، **مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني**، دار هومة، الجزائر، 2009، ص 18.

السلاح. وقد ترأس الاجتماع الذي انعقد بمنزل إلياس دريش في المدينة بالجزائر العاصمة المناضل مصطفي بن بولعيد. بينما قام محمد بوضياف والعربي بن مهيدي وديدوش مراد بتقديم تقارير مختلفة عما يجري في الساحة السياسية آنذاك وختم محمد بوضياف تقريره عن تطور الحزب والأزمة التي يتخبط فيها بالعبارات التالية : " نحن الأعضاء السابقون في م، خ. ينبغي علينا أمام أزمة الحزب. ووجود حرب تحرير بكل من تونس والمغرب أن نتشاور ونقرر ما ينبغي عمله مستقبلا "

وبعد أخذ ورد قام المناضل سويداني بوجمعة وألقى كلمة مؤثرة في الحاضرين وتساءل أماهم: هل نحن ثوريين أم لا ؟ وإذا كنا نراها مع أنفسنا فماذا ننتظر للقيام بثورة وانتهي الاجتماع بالمصادقة على اللائحة التالية :

- إدانة انقسام الحزب والمتسببين فيه.
- الإعلان عن هزيمة مجموعة من الإطارات على محو آثار الأزمة وانقاذ الحركة الثورية بالجزائر من الانهيار.
- ضرورة القيام بثورة مسلحة كوسيلة وحيدة لتحرير الجزائر وتجاوز الخلافات الداخلية.[1]

ومحمد حسن الوزاني رئيس حزب الشورى المغربي وعبد الخالق الطريس رئيس حركة الإصلاح ورسالة الحبيب بورقيبة رئيس الحزب الحر الدستوري التونسي وبرقية محمد المكي الكناني رئيس جمعية الدفاع عن افريقيا الشمالية. والشاذلي المكي رئيس وفد ج، إ، ح، د

عقد في ديسمبر 1948 اجتماع اللجنة المركزية الموسعة M.T.L.D بمنطقة غردين (عين الدفلى) نتج عنه تقرير توجيهي يحدد بوضوح المحاور الكبرى للسياسة الداخلية والدولية، كما سطر استراتيجية الحركة الوطنية الجزائرية مع تحيد التحالفات القدارة على انجاح الكفاح التحرري المسلح وقد سعى ضمن النشاط الدولي إلى تحقيق هدفين هما "

1. تحقيق وحدة الكفاح على المستوى المغاربي.
2. جلب المساندة السياسية والمادية والمعنوية الضرورية لاندلاع واستمرار الكفاح.

---

[1]– ينظر: محمد لحسن زغيدي ، **التحضيرات السرية للثورة التحريرية ،الذاكرة**، 1ع ، المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1994، ص18.

فالأمر يتعلق بالنسبة لمناضلي M.T.L.D في الاستفادة من التضامن العربي من أجل اخراج الحركة الوطنية الجزائرية من العزلة باعتبار العالم العربي الحليف الأمثل له. وفي هذا الإطار أرسل ممثلا من الحزب إلى القاهرة في سبتمبر 1949 لمباحثة إمكانية تزويد م، خ (L'OS) وكذا معرفة مدى استعداد البلدان العربية وج، ع لمساندته عند وقوع حركة تحررية بالجزائر.

شكلت اللجنة الستة نفسها القيادة السياسية والعسكرية للانتفاضة المقبلة. ووزعت المهام بين أعضاءها. فقسمت الجزائر إلى ست مناطق ملّف بن بولعيد الأولى بالأوراس. وديدوش مراد الثانية في الشمال القسنطيني، وكريم بالثالثة بمنطقة القبائل. وبيطاط بالرابعة في وسط البلاد. وبن مهيدي في الخامسة في غربها. وأنشأوا السادسة بجنوب البلاد. دون أن يجدوا مسؤولا مناسبا يكلف بها. أما بوضياف فعيّن منسقا بها في الداخل والخارج.

المحاضرة الخامسة:

تحديد الإطار السياسي والعسكري للثورة واندلاعها في 01 نوفمبر 1954:

عندما أشعلت جبهة التحرير الوطني فتيل الثورة ليلة الفاتح من نوفمبر سنة أربعة وخمسون وتسعمائة وألف فإنها فعلت ذلك لأجل تجسيد إيديولوجية حزب الشعب مع بداية الثورة تكونت النواة الاولى من مناضلين آتين أساسا من حزب الشعب الجزائري (الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية والمنظمة الخاصة) ولكن سرعان ما توسعت المشاركة إلى أعضاء الأحزاب أخرى وجمعيات أخرى كما توسعت المشاركة إلى فئات اجتماعية واسعة ومختلقة باستثناء بعض الجزائريين القلائل الذين تشبثوا بشخصية مصالي الحاج فأصبحوا يحاربون جبهة التحرير الوطني وج، ت، و بدلا من القوات الاستعمارية الفرنسية. وقد توسعت المشاركة إلى المدن والقرى وإلى الرجال والنساء ومعظم الجزائريين المقيمين في فرنسا والمغرب وتونس وليبيا والبلدان العربية والنجير ومالي فالشعب الجزائري عازم كل العزم على أن يجعل من القيادة الجماعية في إطار المركزية الديمقراطية قانونا يسير على نظام واحد في انضبطا وأن يجعل من حزب جبهة التحرير الوطني أداة التي تقوي وحدة الشعب. وبناء مستقبل زاهر لجميع الجزائريين والجزائريات في ظل العدالة والمساوة بعض المنتخبين التحقوا بجبهة التحرير الوطني أمثال فرحات عباس وأحمد فرانيس ,احمد بومنجل وهم ينتمون إلى الاتحاد الدمقراطي للبيان الجزائري من جهتهم التحق عدد كبير من جمعية العلماء المسلمين الجزائريين بجبهة وجيش التحرير الوطني.

منذ اندلاع الثورة في 1 نوفمبر 1954 كان ميلاد جبهة التحرير الوطني والتي اعتبرت ممثلة في الخارج للثورة الجزائرية والذي كان يترأسه محمد خيضر ويساعده كل من أحمد بن بلة وحسين آيت أحمد ثم التحقت بالوفد عناصر أخرى من مختلف تيارات الحركة من أجل انتصار الحريات الدمقراطية.[1]

[1]- فائق طهيرب و محمد سعيد ، **تاريخ العالم الحديث و المعاصر** ،الشركة العربية المتحدة ، م.صر، 2007، ص361.

ومن الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري ومن جمعية العلماء وبعد مؤتمر الصومام 20 اوت 1956 كلّفت لجنة التنسيق والتنفيذ محمد لمين دباغين بتنسيق النشاط الخارجي لجبهة التحرير الوطني.

إذن فجبهة التحرير هي حركة مستقلة لكنها امتداد طبيعية لكل من اللجنة الثورية. ومن قبلها م، خ وهذا ما يؤكده المناضل أحمد بن بلة بقوله : (.. وهكذا بفضل الخصم، أصبحت جبهة التحرير الوطني والتي أسستها م، خ في غرة نوفمبر هي القوة السياسية الوحيد للجزائر...).

تركزت جهود جيش وجبهة التحرير الوطني في فترة (1954- 1956) على نقل الحقائق حول العمل الثوري الجزائري الذي كان يتسم بالتوسع والشمولية إلى الرأي العام العربي ليطلع بنفسه على حقيقة الوضع وعلى حجم المعاناة التي يعيشها الشعب الجزائري من جزء السياسة الفرنسية المعتمدة على القمع والتقتيل لإعاقة النجاحات التي حققتها في الداخل والوقوف في وجه تدويل المشكل الجزائري على المستوى الدولي. وكل هذا نزولا عند رغبة ج، ع التي كانت تبحث عن الضمانات والحوافز التي تجسد حقيقة انتصار الثورة على ارض الواقع والتفاف الشعب حولها. [1]

وقد تمّ تدعيم الحركة الخارجية لجبهة التحرير الوطني، وقد فتح مكاتب أو بعثات لتمثيلها وحشد الدعم المادي والمعنوي وكسب الرأي العام الدولي خاصة في البلدان الغربية الموالية لفرنسا كما ساهمت في النشاط الخارجي للجبهة في فترة 1954 إلى 19 سبتمبر 1958 منظمات جماهيرية مرتبطة بجبهة التحرير الوطني ساهت في تجسيد سياسة جيش التحرير الوطني والامية بتكريس الحضور الدائم أو المنتظر للثورة الجزائرية على الساحة الدولية وهي : الاتحاد العام للعمال الجزائريين والاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين والاتحاد العام للتجار الجزائريين إضافة إلى الهلال الأحمر الجزائري وذلك بحكم اتصالاتها

[1]-ينظر: جمال يحياوي، **الظروف المحلية و الدولية لانعقاد مؤتمر الصومام**، مجلة المصادر عدد5، الجزائر، الجزائر، 2001، ص131

الخارجية مع الاتحادات الدولية المقابلة أو المماثلة لها في مختلف الاجتماعات والمؤتمرات الدولية تعزز وتوسع النشاط الديبلوماسي لجبهة التحرير الوطني.

أولا: تحضير ثورة أول نوفمبر 1954 واندلاعها

1-اجتماع مجموعة 22:

بعد فشل تجربة اللجنة الثورية للوحدة والعمل، عقد أعضاء من المنظمة الخاصة اجتماعا سمى نسبة للعدد المناضلين الذين حضروه ، وقد تبنى فكرة عقد هذا الاجتماع وحضّر له أربعة هم:("محمد بوضياف"، "مصطفى بن بولعيد"، "ديدوش مراد"، "محمد العربي بن مهيدي").

عقد هذا الاجتماع في أواخر شهر جوان سنة 1954 وهناك من يذكر أنه يوم الخامس والعشرين منه وبالتحديد، في دار المناضل "الياس دريش" بـ (كلود صالمبي سابقا) (المدنية حاليا) بالجزائر العاصمة، واستغرق هذا اللقاء يوما كاملا، ترأس جلسته "مصطفى بن بولعيد" في الوقت الذي قدّم فيه "محمد بوضياف" تقريرا كان قد أعد أثناء الجلسات التحضيرية من قبل كل أعضاء الفريق، وأحيانا بمساعدة كل من " محمد العربي بن مهيدي"، و"ديدوش مراد" كما يخبر بذلك "محمد بوضياف"، ومن جملة ما تناوله التقرير ما يلي[1]:

1 . تاريخ المنظمة الخاصة منذ نشأتها إلى حين حلها.

2 . حصيلة القمع الاستعماري والتنديد بالسلوك الانهزامي لقيادة الحزب.

3 . العمل الذي أنجزه قدماء المنظمة الخاصة في الفترة الممتدة من (1950 إلى 1954).

4 . أزمة الحزب وأسبابها العميقة.

5 . موقف أعضاء المنظمة الخاصة في اللجنة الثورية للوحدة والعمل.

6 . وجود الحرب التحريرية في تونس والمغرب.

[1]- محمد الصالح الصديق، **ايام خالدة في حياة الجزائر**، منشورات نافم، الجزائر، 2007، ص136.

وانتهى التقرير بالعبارة التالية: ((نحن قدامى المنظمة الخاصة يرجع إلينا اليوم القرار في التشاور وتقرير المستقبل)). [1]

وكذلك في هذا الاجتماع طرحت نقطة الثورة هل حان وقتها أم لا؟. وقد أثارت نقاشا حادا، حيث عن هذا يتحد "محمد بوضياف" قائلا: ((وقد خصصت فترة الظهيرة لمناقشة التقرير، والتي تمت في جو من الصراحة والأخوة، واتضح موقفان: أولهما؛ تمثله العناصر الجاري عنها، وتفضل المرور الفوري نحو العمل كوسيلة وحيدة لتجاوز الوضعية الكارثية، ليس فقط بالنسبة للحزب، ولكن لمجموع الحركة الثورية. أما التوجه الثاني؛ ودون أن يرفض ضرورة العمل الثوري اعتبر أن وقت اندلاعه لم يحن بعد. وكان تبادل الحج شديدا جدا، وقد حسم الأمر بعد التدخل المؤثر لـ "سويداني بوجمعة"، والذي بعينيه الدامعتين أنب الصامتين قائلا: نعم أم لا؟. هل نحن ثوار؟. إذن ماذا ننتظر للقيام بهذه الثورة، إذا كنا صادقين مع أنفسنا)).

كما حرّر "محمد العربي بن مهيدي" مذكرة تمت المصادقة عليها، وهي تدين صراحة الانشقاق داخل الحزب ومسببه، كما توضح إرادة مجموعة من الإطارات لوقف آثار الأزمة، ولإنقاذ الحركة الوطنية الجزائرية من التصدع، قرّرت القيام بالثورة المسلحة. وانتهت بعبارة: ((إن الاثنين والعشرين يكلفون المسؤول الوطني الذي يتم انتخابه بوضع قيادة ستكون مهمتها تطبيق قرارات هذه المذكرة)).

وبهذا تم انتخاب المسؤول الوطني فقط بأغلبية الثلثين، وهو يختار بقية أعضاء اللجنة، وفعلا أخبر "مصطفى بن بولعيد" "محمد بوضياف" أنه تمّ انتخابه كمسؤول وطني، والذي بدوره لم يتردّد بعد هذا اللقاء بيوم باستدعاء "بن بولعيد" و"ديدوش" و"بن مهيدي"، و"بيطاط" وتشكلت لجنة الخمسة التي قررّت ما يأتي:

. جمع قدامى المنظمة الخاصة وإدماجهم من جديد في الهيكل.

. استئناف التدريبات العسكرية انطلاقا من كتيب المنظمة الخاصة الذي أعيد طبعه.

---

[1]- ينظر: محمد لحسن زغيدي ، **المرجع السابق**،ص19.

. إقامة فترات تربصيه في مجال التفجيرات لصنع القنابل الضرورية عند الانطلاق.

. ووزعت المسؤوليات على أعضاء اللجنة، وتم التركيز على مضاعفة الاتصالات مع مسؤولي القبائل الذين كانوا لا يزالون مترددين من أصحاب فكرة تفجير الثورة، وفي صف المؤيدين للزعيم "مصالي الحاج" في صراعه مع المركزيين. [1]

2-التحضيرات الأولية للثورة:

في شهر جويلية 1954 اتصل "محمد بوضياف" بـ "أحمد بن بلة" في (بيرن) بسويسرا وأعلمه بما شرع فيه، وما ينتظرونه من المندوبية الخارجية، وبعد موافقته الفورية أخذ "أحمد بن بلة" السير في هذا الطرح وأبلغ "محمد خيضر" و"حسين آيت أحمد"، وكذا عمل على إقناع المصريين بهذا الأمر لإمداد يد العون، وبالفعل تمكن من ذلك. ومن جهتها استطاعت لجنة الخمسة من إقناع مسؤولي القبائل ممثلين في شخصي "كريم بلقاسم" و"عمر أوعمران"، للانضمام وكان ذلك في شهر أوت، وبذلك أدمج كريم بلقاسم في لجنة الخمس فأصبحت ستة.

وبعد اللقاءات التحضيرية المتكررة لأعضاء لجنة الستة في شهر أكتوبر 1954، تمّ تحديد يوم الفاتح نوفمبر من نفس السنة، الذي يصادف يوم الاثنين يوم عيد جميع القدسيين وكذلك لأنه يوم أول الشهر يستفيد أفراد الجيش الفرنسي من الإجازة.

ومن جهة أخرى؛ فإن اللجنة التحضيرية قد قسمت البلاد جغرافيا إلى ست مناطق، عينت على كل واحدة منها مسؤولا، ماعدا منطقة الجنوب الذي تذكر المصادر والمراجع أنه يدعى "سي العربي" أو "لاجدوان سليمان" تحت مسؤولية قائد المنطقة الأولى "مصطفى بن بولعيد"، وهي المناطق التي جاءت على الشكل الآتي:

- ✓ المنطقة الأولى (الأوراس النمامشة) " على رأس قيادتها "مصطفى بن بولعيد".
- ✓ . المنطقة الثانية (الشمال القسنطيني) على رأس قيادتها "ديدوش مراد".
- ✓ المنطقة الثالثة (القبائل) على رأس قيادتها "كريم بلقاسم".

---

[1]- محمد لحسن زغيدي، معراج أجديدي، **نشأة جيش التحرير الوطني 1947-1954**، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص. 84-84

- ✓ المنطقة الرابعة (الجزائر وضواحيها) على رأس قيادتها "رابح بطاط).
- ✓ المنطقة الخامسة (الغرب الجزائري) على رأس قيادتها "محمد العربي بن مهيدي".
- ✓ المنطقة السادسة (الجنوب) على رأس قيادتها "سي العربي" ("لاجدون سليمان") يوضع تحت تصرف "بن بولعيد" إلى حين هيكلتها. [1]

أما "محمد بوضياف" فيتوجه إلى الخارج ليسلم البيان إلى البعثة المستقرة في القاهرة ليعلن نبأ اندلاع الثورة من لإذاعة صوت العرب حسب التاريخ المحدّد، غير أنه لم يتمكن من الوصول في الوقت المحدّد وسلمه في اليوم الثاني من شهر نوفمبر 1954، وأعلن عن الثورة في إذاعة صوت العرب من القاهرة.

3- اندلاع الثورة:

كان الغرض من العمليات الأولى لليلة الفاتح نوفمبر 1954 هو الإيذان باندلاع الثورة من جهة، وليس إحداث المزيد من الخسائر والضحايا من جهة ثانية، وإنما إحداث المفاجأة للإدارة الاستعمارية وزرع الرعب والخوف في قلوب المستوطنين الأوروبيين (الكولون)، ومن جهة ثالثة؛ كان حرص القائمين على العمليات هو تجنب إلحاق الضّرر بالأوروبيين المدنيين حتى لا يمكنوا الإدارة الاستعمارية أن تتهمهم بالقتل والإرهاب.

وقد تميزت ليلة الفاتح من نوفمبر بتنظيم محكم يدل دلالة واضحة على وجود مخطط مدروس يتسم بالجدية والعزم: فعند منتصف الليل وبالضبط، وفي مناطق مختلفة من أنحاء الوطن، نفذت عمليات عسكرية ووزعت المنشورات باللغتين العربية والفرنسية. واستعمل الثوار، في كافة العمليات أسلحة تكاد تكون موحدة: فالقنابل التي تمّ تفجيرها مصنوعة محليا، والأسلحة أغلبها أسلحة صيد أو هي من بقايا الحرب العالمية الثانية التي حافظ عليها مناضلو مسؤولو المنظمة الخاصة، والتي لم تقع في قبضة سلطات الأمن الفرنسية. [2]

ومن جهتها الولاية العامة حدّدت عدد حوادث ليلة الصفر بثلاثين حادثا أخطرها في الأوراس، ثم القبائل ثم العاصمة والشمال القسنطيني وأخيرا وهران. وتناقلت نتائج هجومات

---

[1]- محمد لحسن زغيدي، معراج أجديدي، **المرجع السابق**، ص85.

[2]- **المرجع نفسه**، ص87.

الأفواج الأولى لهذه الليلة الصحف العالمية، وعنها قالت صحيفة (البصائر) في عددها (292) ليوم الخامس من شهر نوفمبر من نفس السنة، والتي عنونت موضوع المقال الذي يعنيها بـ (حوادث الليلة الليلاء...) حيث قالت ما يلي: ((رأينا أنه لا يمكن أن يخلو هذا العدد من جريدتنا من ذكر هذه الحوادث التي تناقلت صحف العالم بأسره تفاصيلها فقررّ الاكتفاء بذكر أهمها، تاركين الحقائق عن أسرارها، ولسوف نتتبع ذلك بغاية الدقة والاهتمام:

. مدينة الجزائر: انفجرت قنبلة من الصنع المحلي أمام بوابة راديو الجزائر فأحدثت أضرارا، وقد وجدت قنبلتان لم تنفجرا.

. في مدينة بوفاريك: انفجرت قنبلة في مستودع خزان الفواكه فاحترق المستودع الذي تبلغ قيمته خمسة ملايين فرنك، وأحرقت الصناديق الخشبية المعدة للتصدير وقيمتها خمسة وعشرون (25) مليونا.

. في بابا علي (قرب العاصمة): وقع إحراق معمل الورق، وتمكنت فرق المطافئ بعد جهد جهيد من إخماده النيران.

. في مدينة العزازقة : وقعت مهاجمة دار الجندرمة، ورميت بسبعة وأربعين رصاصة تبين أنها من رصاص البنادق الطليانية صنع سنة 1946، وفي الوقت نفسه وقع إشعال النار في مستودع البهش (قشر القرنان) الذي تملكه إدارة الغابات والمياه فكانت الخسائر به عظيمة جدا، والتهمته النيران، وبلغت قيمة الخسائر نحو الخمسين مليونا.

ولقد حطمت في ذلك الوقت أعمدة الأسلاك التابعة لإدارة البريد، فأصبحت المدينة في عزلة تامة.

. في بقية بلاد القبائل الكبرى: وحول مدن وقرى: . بوغني . دلس . بوبراك . برج منايل . آقبو . وغيرها وقع تحطيم وإتلاف أعمدة الأسلاك التلفونية. [1]

. في ذراع الميزان: وقع التحام قتل فيه أحد حراس الغابة...

[1]– رمضان بورغدة، **المرجع السابق**، ص43.

. في عمالة وهران: وقعت محاولة تحطيم المولد الكهربائي وفي ولّيس، لكن العمليات لم تسفر عن خسائر...

. في عمالة قسنطينة: كانت الحوادث كثيرة وخاصة في شرقها وجنوبها.

. وفي خنشلة: وقعت مهاجمة إدارة الحوز الممتزج وكوميسارية البوليس، كما وقعت مهاجمة رجال العسكرية، ووقع تحطيم الخزان الكهربائي، وقتل ثلاثة رجال من الجيش.

. في بسكرة: وقع تفجير قنبلة أمام المعمل الكهربائي، كما انفجرت قنابل أخرى أمام الثكنة العسكرية، وأمام (الكوميسارية) وفي محطة السكة الحديدية ولقد جرح أحد رجال البوليس كما جرح، كما جرح أحد الحراس...

. في الأوراس وفي المنطقة الجبلية الوعرة الشاسعة، وقعت عدة حوادث في شتى الجهات وكان الرجال المسلحون يباشرون العمليات ثم ينسحبون إلى الجبال ويدمرون وراءهم الجسور ولقد قتل واحد منهم وجرح آخرون، وحاولوا الاستيلاء على منجم إيشمول، لكنهم انسحبوا بعد معركة عنيفة أطلقت خلالها ستمائة طلقة نارية.

. وحوصرت مدينة(آريس) المركزية في الأوراس من طرف الرجال المسلحين.

. في باتنة: وقع إطلاق الرصاص بقوة مدة ساعة من الزمن، كان يسمع على مسافة كيلومترين من المدينة، وهوجمت ثكنة فرقة (الشّاسور) فقتل بها جنديان، واكتشفت قنبلة مستودع الثكنات، لكنها لم تنفجر.

. في الخروب: وقع إطلاق القذائف النارية على حارس مستودع للوقود العسكرية لكنه لم يصب بسوء وأسفرت كامل هذه الحوادث عن سبعة من القتلى وعدد من الجرحى لم يعرف بعد. [1]

[1]– محمد لحسن زغيدي، معراج أجديدي، **المرجع السابق**، ص86-87.

4-ردود الفعل المختلفة تجاه الثورة

أ . الإدارة الاستعمارية:

في يوم 02 نوفمبر نشر الحاكم العام "روجي ليونار" بلاغا هذا نصه: ((في الليلة الماضية أقترف نحو ثلاثين اعتداء في عدة جهات من القطر، وخاصة في عمالة قسنطينة وفي جهة أوراس، على خطورة متفاوتة، من طرف عصابات إرهابية صغيرة، فقتل ضابط وجنديان في خنشلة وباتنة، وكذلك حارسان ليليان في القبائل. وقد أطلقت عيارات نارية على الدرك، كما استعملت مفرقعات ومحرقات بدائية لم تنشأ عنها خسائر غالبا. واتخذت إجراءات الحماية والقمع التي يستلزمها الموقف، من طرف الولاية العامة، التي طلبت وسائل عمل إضافية وحصلت عليها حينا. إن السكان الذين يبرهنون حاليا، في جميع الأوساط، على هدوء كبير ورباطة جأش ليستطيعون أن يطمئنوا إلى أننا سنتخذ جميع التدابير اللازمة لضمان أمنهم، وقمع التصرفات الإجرامية المرتكبة)).

ومن جهته؛ فإن السيد "ميسكاتلي"، ممثل ولاية الجزائر العاصمة في مجلس الشيوخ الفرنسي، قد صرح بأن الأحداث التي تهز المستعمرة منذ ثلاثة أيام، ما هي إلا دلالة واضحة على التضامن الوطيد بين مختلف الحركات الوطنية التي تشوش شمال إفريقيا بأسره، بل أن ما يتم في واحدة من أقطار المغرب، إنما هو باتفاق الجميع ومن تخطيط كل القيادات المتمردة على السيدة الفرنسية. [1]

وفي المقابل من هذه التصريحات صدر مرسوم بتاريخ الخامس من شهر نوفمبر ونشر على أعمدة الجريدة الرسمية التي تحمل تاريخ السابع من نفس الشهر، يقضي بحل حركة انتصار الحريات الديمقراطية وكل المنظمات والهيئات التابعة لها وتحريم نشاطها في كافة أنحاء تراب الجمهورية الفرنسية بما في ذلك ما يسمى بعمالات الجزائر. وأعطيت الأوامر لمصالح الأمن في مختلف أنحاء البلاد فألقت القبض خلال الأسبوع الأول من نوفمبر وحده، على أكثر من 500 رجل من مناضلي ومسؤولي الحركة الوطنية وزجت بهم

[1]- عمار بوحوش، **ردود فعل السلطات الفرنسية في عهد الجمهورية الرابعة على قيام ثورة أول نوفمبر 1954**، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، مجلد2، عدد1، 1994، ص6-7

في السجون تستنطقهم بحثا عن الحقيقة ومن أجل التوصل إلى القيادة العاملة في كل منطقة.

ب . الهيئات والأحزاب الجزائرية:

1 . الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري:

كان تعليق رئيسه "فرحات عباس" من عمليات ليلة الفاتح نوفمبر: ((إنها اليأس والفوضى والمغامرة))، كونه لم يكن يؤمن بالعنف الثوري، ويرفض أن يجد حل المشكل الجزائري في الانفصال عن الوطن الأم.

وفي العدد السادس من (جريدة الجمهورية) اللسان المركزي للاتحاد قال "فرحات عباس" في مقال عن أحداث نوفمبر كان ملخصه ما يلي:

. إن موت المعلم (ويقصد "مونرو" الذي أعدمه الثوار في طريق آريس) قد أثر فينا تأثيرا وبكيفية خاصة ... إنها خسارة أصابتنا في الصميم، بل إن الشعب الجزائري كله قد أصيب في أعماقه.

. يجب أن يقتنع الفرنسيون والمسلمون أن تشتتهم أمر قاتل بالنسبة للبلاد بأكملها.

. إن موقفنا معروف وهو لا يشكو أدنى غموض، إننا سنظل مقتنعين بأن العنف لا يسوي أي شيء.[1]

2 . الحزب الشيوعي الجزائري:

في اليوم الثاني من شهر نوفمبر أصدر المكتب السياسي للحزب الشيوعي الجزائري بيانا سياسيا يدين فيه جبهة التحرير الوطني، ويعلن أنه أرسل وفدا برئاسة "نيكولا زانتا كسي" ((ليخبر الرفاق في منطقة الأوراس بأن الحركة لاحظ لها في النجاح، وليأمرهم بعدم الاشتراك فيها لا من قريب ولا من بعيد)).

وجاء في البيان أيضا أن الشيوعيين يفضلون الحل الديمقراطي الذي يحترم مصالح كل السكان الجزائريين بدون تمييز في الجنس والدين، ويأخذ بعين الاعتبار مصالح فرنسا.[2]

---

[1]– محمد العربي الزبيري، **المرجع السابق**، ص58.

[2] – صولي أمال، **المرجع السابق**، 23.

3 . جمعية العلماء المسلمين الجزائريين:

كان رد فعل جمعية العلماء المسلمين الجزائريين من اندلاع ليلة الفاتح نوفمبر 1954 يتضح من خلال بيان مكتبها بالقاهرة والممضى من طرف رئيسها الشيخ "محمد البشير الإبراهيمي والشيخ "الفضيل الورتلاني" الصادر في اليوم الثاني من شهر نوفمبر 1954، والذي وزع على الصحافة المصرية ووكالات الأنباء العالمية، والذي جاء فيه ما يلي: ((أذاعت عدة محطات عالمية في الليلة البارحة أن لهيب ثورة اندلع في عدة جهات من القطر الجزائري، سَمَّتْ عدة بلدان من وطننا العزيز بعضها صحيح اللفظ، وبعضها محرف، لكننا عرفناها ولو من لحن القول، لأنها أفلاذ من ذلك الوطن العزيز الذي لا نسلوه ولو سلا المجنون ليلاه، لأننا درجنا على ثراه من نوط التمائم، إلى لوث العمائم، وستختلط مع ثراه أعظمنا الرمائم.

ثم قرأنا في جرائد اليوم بعض تفصيل لما أجملته الإذاعات، فخفقت القلوب لذكرى الجهاد الذي قسمت فرائضه لكان الجزائر منه حظان بالفرض والتعصيب، واهتزت النفوس طربًا لهذه البداية التي سيكون لها ما بعدها، ثم طرقنا طارق الأسى لأن تكون تلك الشجاعة التي هي مضرب المثل لا يظاهرها سلاح، تلك الجموع التي هي روق الأمل لا يقودها سلاح. إن اللحن الذي يشجي الجزائري هو قعقعة الحديد في معمعة الوغى، وإن الرائحة التي تعطر مشامه هي رائحة هذه المادة التي يسمونها البارود. [1]

أما نحن المغتربين عن الجزائر فو الله لكأنما حملت إلينا الرياح الغربية . حين سمعنا الخبر . روائح الدم زكية، فشارك الشم الذي نشق السمع الذي سمع والبصر الذي قرأ، فيتألق من ذلك إحساس مشبوب يصيّرنا . ونحن في القاهرة . وكأننا في موقع النار من خنشلة وباتنة)). ثم تُبع هذا البيان ببيان آخر في 15 نوفمبر من نفس الشهر ممضى أيضا من طرف الشيخين "محمد البشير الإبراهيمي" و"الفضيل الورتيلاني": ((... هذا هو الصوت الذي يُسمع الآذان الصم، وهذا هو الدواء الذي يفتح الأعين المغمضة، وهذه هي اللغة التي

[1]– وعلام بن حمودة: **الثورة الجزائرية**، د ط ، دار النعمان، 2012، ص113.

تنفذ معانيها إلى الأذهان البليدة، وهذا هو المنطلق الذي يقوم القلوب الغلف، وهذا هو الشعاع الذي يخترق الحجب والأوهام. كان العالم يسمع ببلايا الاستعمار الفرنسي لدياركم، فيعجب كيف لم تثورا، وكان يسمع أنينكم وتوجعكم منه، فبعجب كيف تؤثرون هذا الموت البطيء على الموت العاجل المريح، وكانت فرنسا تسوق شبابكم إلى المجازر البشرية، في الحروب الاستعمارية ممالكها، وحماية ديارها، ولو أن تلك العشرات من الآلاف من أبنائنا ماتوا في سبيل الجزائر، لماتوا شهداء وكنتم بهم سعداء.[1]

4 . حركة انتصار الحريات الديمقراطية:

في الخامس من شهر نوفمبر 1954 تمّ حل حركة انتصار الحريات الديمقراطية من طرف الإدارة الاستعمارية الفرنسية واعتقلت الكثير من المناضلين سواء من الطرفين المتخاصمين المصاليين أو المركزيين، رغم أن هؤلاء الآخرين . أي المركزيين . منذ الأسبوع الأول للثورة أرسلوا عدة برقيات إلى باريس يحتجون على الاعتقال والقمع ويقترحون ويؤكدون أن المشكل سياسي، وأن الأحداث نابعة من الجزائر فلم تكن وراءها روسيا ولا أمريكا ولا بريطانيا ولا مصر، كما شاركوا في مساع مشتركة مع غيرهم في الجزائر، وفي وفد مشترك مع جميع الأحزاب إلى باريس لشرح القضية إلى أن اعتقلوا، ثم بعد إطلاق سراحهم انضموا في أغلبهم إلى الجبهة ثم التحقوا بالقاهرة أو بتونس أو بالمغرب، وقاموا بأدوار في الثورة.

المصاليون: بالنسبة لـ "الحاج مصالي" فقد أسس بعد اندلاع الثورة حركة جديدة مناهضة للجبهة التحرير الوطني سماها (الحركة الوطنية الجزائرية) وذلك في شهر ديسمبر 1954 وجعل لها جناح عسكري تابعا لها تزعمه "محمد بلونيس" الذي سيدخل في صراع مع جيش التحرير الوطني، مثلما ستدخل الحركة الوطنية الجزائرية في باريس مع جبهة التحرير الوطني في صراع مرير يستغله الاحتلال لمحاولة ضرب الثورة وجعلها واحدة من الأوراق في فترات منها.[2]

---

[1] – وعلام بن حمودة: **المرجع السابق** د ص129.

[2] – شارل روبير وآخرون، **تاريخ الجزائر ، من انتفاضته1871 إلى اندلاع حرب التحرير1945**، ج2، دار الأمة ، الجزائر، 2013، ص912.

المحاضرة السابعة: هجومات 20 أوت 1955 في الشمال القسنطيني

من أبرز أحداث سنة 1955 هجومات 20 أوت بالشمال القسنطيني أي في المنطقة الثانية التي كان رأس قيادتها في هذه الفترة القائد زيغود يوسف الذي كان خلف قائدها عند اندلاع الثورة ديدوش مراد كان قد استشهد يوم 18 جانفي 1955 على اثر معركة مع العدو في وادي بوكركر بسمندو (سكيكدة).

وحول فكرة انتفاضة 20 أوت فتجمع روايات مسؤولو المنطقة الثانية الذين عاشوا تلك الفترة أن "زيغود يوسف" هو صاحب فكرتها، فعندما اختمرت في ذهنه نقلها إلى مساعديه الأقربين وفي مقدمتهم لخضر بن طوبال، ولقد كان زيغود من قدماء المنظمة الخاصة، والمناضلين البارزين في حركة انتصار الحريات الديمقراطية، لأجل ذلك، وعلى عكس من يزعم بأنه لم يكن يعرف ما يمكن أن تنتهي إليه الانتفاضة من عواقب وخيمة، فإننا نستطيع التأكيد بأنه كان مقدرا لكل الاحتمالات.

فالمشرفون على المنظمة الخاصة كانوا يركزون على نظرية حرب العصابات، وعلى كل المناهج التي من شأنها تعبئة الجماهير وجعلها تتحمل مسؤولياتها كاملة، وفي هذا الإطار كان "زيغود يوسف" يقول دائما: ((إن القمع الأعمى يولد القمع الأعمى، والعنف يدعو إلى العنف)).

وعلى هذا الأساس فاذا تمكنت جبهة التحرير الوطني من إقناع السكان العزل بضرورة الانضمام إلى أفراد جيش التحرير الوطني في عملية هجومية ضد الاستعمار وقواته بجميع أنواعها، فإنها ستتسبب في رد فعل عنيف يقطع خط الرجعة على المترددين، ويوقظ الحسن الوطني لدى عامة المواطنين. ويمكن حصر أهداف انتفاضة العشرين أوت فيما يلي[1]:

1 . مضاعفة عدد مراكز التوتر في أماكن كثيرة من المنطقة الثانية ليرفع الحصار المضروب على منطقة الأوراس التي كانت تعاني من عمليات التمشيط المبكرة آنذاك.

[1]– عمورة عمار، **موجز في تاريخ الجزائر**، ط1 ،دار ريحانة، الجزائر، 2001 ،ص192

2 . نقل الحرب الساخنة من الجبال والأرياف إلى المدن والقرى، وبذلك يتم ضرب عصفورين بحجر واحد: فمن جهة يخفف الضغط المفروض على الريف من أجل محاولة خنق التنظيم الثوري في مهده، ومن جهة أخرى ليتأكد الاستعمار من أن الثورة في كل مكان، ولكي تتسع الهوة بين السلطات الاستعمارية والجزائريين الذين كانوا ما يزالون مترددين.

3 . إقناع الرأي العام الفرنسي والرأي العام العالمي بأن الشعب الجزائري قد تبني جبهة التحرير الوطني، وهو مستعد لمجابهة الرشاشات والدبابات حتى بالحجارة والفؤوس والعصى من أجل تحرير البلاد.

4 . تدويل القضية الجزائرية، وذلك بحمل الجمعية العامة للأم المتحدة على تسجيلها في جدول أعمال دورة 1955.

5 . لتكون تلك الأحداث الدامية تعبيرا صادقا عن تضامن الجماهير مع الشعب المغرب الشقيق ممثلا في شخصية محمد الخامس.

يذكر المؤرخون أن انتفاضة 20 أوت وقعت عند منتصف النهار، ولكن الدافع الحقيقي الذي يقف وراء اختيار زيغود يوسف تلك الساعة من النهار كما يبدو أنها هي وقت آذان صلاة الظهر، وأراد أن تمتزج الدعوة إلى الصلاة بدعوة الجهاد، وهو الذي حدث في أغلبية القرى والمدن.

كما هناك أسباب أخرى من جملتها، مثلا كون منتصف النهار هو موعد وجبة الغذاء عند الأوروبيين المدنيين، لأن العسكريين يتغدون قبل ذلك بساعة كاملة أو بنصف ساعة، ثم أن الوقت صيف، وبعد الظهر تشتد الحرارة، ومعظم أفراد الجيش الفرنسي غير معتادين على ذلك. [1]

مهما يكن؛ فإن الهجوم قد بدأ في الوقت المضبوط ولكن ليس في كل الجهات المحددة بل يمكن الجزم أن الجهة التي كان يشرف عليها الشهيد زيغود يوسف مباشرة هي

[1]– أحسن بومالي، **ادوات التجنيد والتعبئة الجماهيرية أثناء الثورة الجزائرية (1954–1956)**، دار المعرفة، الجزائر، 2010 ، ص175

التي نفذت الخطة بكل دقة، لذا وقع كل الثقل تقريبا على الشريط الممتد من سكيكدة القل وقسنطينة شاملا على الخصوص مدينة سكيكدة وضواحيها مدينة رمضان حاليا، مدينة الحروش مدينة مزاج الدشيش، مدينة سيدي مزغيش، مدينة زيغود حاليا، مدينة وادي زناتي، ثم مدن القل والميلية وقسنطينة والخروب. فشن جيش التحرير الوطني بمساعدة السكان في الشمال القسنطيني هجوما على 36 مركزا استيطانيا.

لقد كانت عمليات القمع وحشية، استهدفت كل المواطنين بدون تمييز وأن كان الاختبار يذهب، غالبا إلى الرجال والشباب، واختلفت الجهات في تقرير عدد القتلى، فالمصادر الفرنسية تحدثت عن حوالي ألف وخمسمائة شخص من بينهم حوالي مائة وعشرين أوروبيا. وذكر المؤرخ الفرنسي "شارل روبير أجرون" أن رقم عدد القتلى كان 1273 قتيل و 123 شخصا بينهم 71 أوروبيا.

أما جبهة التحرير الوطني فنشرت يومها أسماء وعناوين اثنى عشر ألف قتيل وقتيلة، والأكيد أنهم يكونوا أكثر بكثير، حسب شهادة الجنود الفرنسيون الذي يتحدث عن مدينة سكيكدة الذي يقول: ((إننا شرعنا نطلق الرصاص على الجميع بدون تفريق ...وكان قادتنا يحددون الأوامر باستهداف كل العرب الذين نلقاهم ... وظللنا مدة ساعتين لا نسمع غير صوت الأسلحة الأوتوماتكية نقذف النار على الجمهور... بعد ذلك جاءت أوامر جديدة تقضي بجميع الأسرى، وفي الغد، على السادسة صباحا سطرت المدافع الرشاشة أمامهم ثم أطلق الرصاص وبعد عشر دقائق انتهى كل شيء، وكانت أعدادهم هائلة إلى درجة أن دفنهم استوجب استعمال الجرافة)). [1]

مهما كان عدد الضحايا، فإنه يبقى قليلا إذا ما قارناه بالنتيجة الإيجابية كون أهدافها قد تحققت، فيقظة الحس الوطني لدى منتخبي الدرجة الثانية من الجزائريين الذين سيصدرون لائحتهم المشهورة (مذكرة الواحد والستين) بعد حوالي شهر من قوع الانتفاضة الذين استقالوا تأثرا وخوفا، كما أن المجلس الوطني الفرنسي قد خصص، نتيجة لذلك ثلاثة أيام في

[1]– ينظر: بشير بالح، **تاريخ الجزائر المعاصر، (1830–1989)**، ج2 ،د ط، دار المعرفة، الجزائر، 2006 ،ص276

منتصف شهر أكتوبر للتداول حول القضية الجزائرية، أما الجمعية العامة للأمم المتحدة فإنها بفضل موقف بلدان العالم الثالث، قد سجلت المسألة الجزائرية، في جدول أعمال دورة سنة 1955، وكان ذلك بأغلبية صوت واحد، وأكتفى لدى الأمم المتحدة بالانسحاب بينما في الجزائر صرح الوالي العام "جاك سوستيل" قائلا: ((أن ما وقع في نيويورك أثمن من قافلة أسلحة توجه إلى جبهة التحرير الوطني)). كما قال بعد الأحداث بأسابيع: ((هناك تاريخان يفرضان نفسيهما على الذهن وهما : فاتح نوفمبر و20 أوت وهذا الأخير أكثر لأن سلسلة الحوادث بعده قد تكاثرت)).

المحاضرة الثامنة:

المواقف العربية والدولية من اندلاع الثورة:

أولا: موقف الشعوب والأنظمة العربية من الثورة الجزائرية

ليس مبالغة ان يصنف البعد الجماهيري العامل الأساسي والموحد في التأييد المعنوي والمادي للقضايا العربية والحركات التحررية في الوطن العربي . يكفي هنا التذكير بحدث من بين الأحداث العربية المكثفة تضامناً الثورة الجزائرية (والتي ستحلل لاحقاً) وهو الاضراب مع العربي الشامل يوم 17 أكتوبر 1956 احتجاجاً على اختطاف أعضاء خمسة (أحمد بن بلة ، محمد خيضر، آيت أحمد، محمد بوضياف، رابح بيطاط) من القادة السياسيين للثورة الجزائريين، وتكرر نفس الحدث في نفس الشهر في كامل الأقطار العربية مساندة لإضراب الشعب الجزائري احتجاجاً على امتناع الجمعية العامة للأمم المتحدة على عدم ادراج القضية الجزائرية في جدول أعمالها في الدورة السنوية في المغرب العربي بحكم طبيعة الجوار الجغرافي لعبت سهولة الاتصال دوراً هاماً في تعبئة الجماهير لدرجة حتى مشاركة هذه الأخيرة، خاصة في المناطق الحدودية، في معارك كثيرة لجيش التحرير الشعبي.

تمثل كذلك الدور الجماهيري في الضغط على الأنظمة للسماح لأراضي كل من المغرب ، تونس وليبيا بأن تكون مصادر وممرات استراتيجية لانطلاق المعارك الحدودية لحرب التحرير ونقاط عبور للأسلحة القادمة من مصر وغيرها. في تونس، مثلاً من بين أسباب الخلاف بين صالح بن يوسف الأمين العام للحزب الدستوري أنذاك، والحبيب بورقيبة، الرئيس التونسي، كان حول التعامل مع القضية الجزائرية. [1]

بن يوسف دعا ليس فقط الى التأييد التونسي المطلق لحرب التحرير الجزائرية بل نادى بتبني تونس الى النموذج الجزائري لنيل استقلال غير مشروط، في حين بورقيبة دعا الحكومة المؤقتة الجزائرية للتفاوض مع المستعمر ووقف الحرب وتحت الضغط الجماهيري

[1] – أحمد حمدي، **المبادئ الاعلامية لجبهة التحرير الوطني وتطبيقاها في صحيفة المجاهد (1956–1962)**، رسالة ماجستير تخصص تاريخ، جامعة الجزائر، 1983، ص89

(حوالي 25 مليوناً) كذلك، وفي مؤتمر عقد (1958) بطنجة (ضم كل من جبهة التحرير الوطني الجزائرية، حزب الاستقلال المغربي، والحزب الدستوري التونسي)، تم تكوين اتحاد المغرب العربي. شكل هذا الحدث دعماً معنوياً فعال لحرب التحرير الجزائرية وترتب عنه جو سياسي داخل أنظمة المغرب العربي أكثر قبولاً لمسار الثورة التحريرية في المشرق العربي وجدت الثورة الجزائرية تأييداً جماهيرياً مطلقاً لعب صوت العرب من القاهرة، ولجنة تحرير المغرب العربي (المنبثقة عن مكتب اتحاد المغرب العربي المكون بالقاهرة سنة 1947) دور أساسي في تعبئة الجماهير لتدعيم حرب التحرير العربية بالجزائر. مادياً عن طريق التبرعات والتطوع وغيرها. ومعنوياً عن طريق وسائل الاعلام والمظاهرات والمسيرات والتجمعات المناهضة لفرنسا وحلفائها. مثل ما حدث ويحدث في معظم القضايا العربية التظاهر بالتعاطف مع او التاييد احيانا للثورة الجزائرية من طرف الأنظمة العربية، باستثناء مصر، العراق، سوريا، (كما سيوضح في الفقرات التالية)، لم يكن نابع من قناعة سياسية أو ارادة ذاتية، أكثر منه كان مفروضاً عليها جماهيرياً. بحكم مصلحتهم المادية والمعنوية (رغم انتمائهم العربي وشعورهم القومي عمقاً) رأى الأنظمة العربية ذات الولاء والتبعية الغربية، في الثورتين المصرية (1952) والجزائرية (1954) انذاراً خطيراً لهم خاصة وأن تأثيرهما قد تجسد في العراق أين أطيح (14 جويلية 1958) مشروط بالنظام الملكي وكانتا دافعاً أساسياً لثورات شعبية أخرى في الأردن ولبنان في نهاية الخمسينات في المغرب العربي تعتبر بداية حرب التحرير الجزائرية السبب الأساسي في الإسراع في عملية المفاوضات والتي انتهت باسترجاع ليبيا الى منطقة فزان (1955) واستقلال المغرب وتونس (مارس 1956). [1]

لكن استقلال هذين الدولتين الأخيرتين لم يضف، على مستوى الأنظمة، عاملاً جديداً لتدعيم الثورة الجزائرية، بل خلافاً لذلك كلا النظامين، المغربي والتونسي طالباً جبهة التحرير الوطني بالدخول في مفاوضات مع فرنسا والقبول بالحل السلمي. ولهذا لم يكن مفاجئة أن يرفض طلب جبهة التحرير الوطني بتكوين حكومة جزائرية مؤقتة في المغرب أو

[1] – أحمد توفيق المدني، **المرجع السابق**، ص304

تونس، قبل تقديم نفس الطلب الى مصر. بل أكثر من ذلك انه في الوقت الذي كانت فيه حرب التحرير في أعنف معاركها شكل المغرب (1958) لجنة للتفاوض (34) مع الاستعمار الفرنسي حول الحدود المغربية الجزائرية.

أما النظام التونسي فقد ذهب الى عقد (جوان 1958) اتفاقية مع فرنسا لتحويل البترول الجزائري عن طريق ميناء الصغيرة خلافاً لليبيا التي رفضت عرض فرنسي آخر لتمرير أنبوب بترول على حدودها . طبعاً الأنبوب كان تدعياً للاقتصاد الفرنسي المتأزم بسبب المعركة ضد الجزائر . كما استغل ذلك من طرف فرنسا كتأيدا سياسياً تونسياً ضمنياً . لم تتردد جبهة التحرير الوطني في نقدها الشديد للموقف التونسي نحن لا ننازع في أن مد الأنابيب البترولية من تونس سوف تستفيد منه البلاد التونسية بما لا يقل عن مليار فرنك فرنسي سنوياً ، ولكن نعتقد أن تونس تستطيع أن تضحي بهذا المليار في سبيل انتصار الجزائر» يجب أن لا يفهم من هذا ان الأنظمة السياسية لكل من المغرب وتونس لم تكن لها مواقف مساندة للاستقلال الجزائري .

بالاضافة الى ذلك أن مواقف الأنظمة العربية بصفة عامة، والمجاورة للجزائر بصفة خاصة يفترض أن تكون لها ، بحكم البعد القومي والحضاري لجماهيرها، مواقف مؤيدة دون تحفظ خاصة وأن هي في حد ذاتها كانت ضحية للاستعمار (المغرب، الجزائر، تونس، ليبيا جزء منها: «منطقة فزان»، سوريا، ولبنان) ضحايا لاستعمار مشترك (فرنسا) . وفي هذا الإطار يفسر تقبل كل من المغرب وتونس وليبيا بأن تكون أراضيهم الحدودية مع الجزائر مناطق استراتيجية للثوار الجزائريين وممراً لعبور الأسلحة ومكاناً لنشاطات سياسية ودبلوماسية لجبهة التحرير الوطني . وأكثر من ذلك خاصة بالنسبة الى تونس أنها كانت ضحية مباشرة للاستعمار الفرنسي . [1]

يكفي التذكير باعتداء فرنسا على ساقية سيدي يوسف (فبراير 1958) ، بحجة تمركز المقاتلين الجزائريين بها ، والعدوان الفرنسي على بنزرت (1961) بسبب تأييد تونس

[1] – أحمد توفيق المدني، **حياة كفاح**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1978، ص350.

للجزائر والمتمثل خاصة في تواجد الحكومة الجزائرية المؤقتة بها (بعد القاهرة) مقارنة مع الأنظمة السياسية الأخرى في المغرب العربي، لقد كان للنظام الملكي موقف متميز وايجابي تجاه حرب التحرير الجزائرية. كان للضغط الجماهيري دور أساسي في توجيه موقف الحكومة الليبية ، كما أن عدم ارتباط ليبيا مباشرة بالاستعمار الفرنسي (كانت تحت النفوذ الايطالي ثم البريطاني والامريكي بعد الحرب العالمية الثانية) سمح للنظام الملكي بالتصرف بأكثر استقلالية تجاه فرنسا .

بالاضافة الى ذلك لقد وفق ممثلي الثورة الجزائرية بليبيا في اقناع الملك بضرورة تأييد حرب التحرير الجزائرية العربية والشرعية دولياً دون تحفظ واقناع الملك كذلك بأن جبهة التحرير الوطني لها استقلالية تامة وحرية في القرار السياسي دون ولاء لأية جهة ما عدا تحرير الجزائر فرغم الضغوط الغربية على الملك لاتخاذ موقف معاد للثورة الجزائرية وخوفه من تأثير الثورات العربية خاصة الحدودية منها (المصرية والجزائرية) أين الأسلحة كانت تمر من مصر الى الجزائر وامكانية استعمال ذلك كتبرير من طرف القادة المصريين بالتعاون مع المعارضة الليبية للاطاحة بالنظام الملكي فان الملك للاعتبارات التي سبق ذكرها في الفقرة السابقة ، ذهب في تأييد الثورة الجزائرية الى أبعد يتوقع من نظام تحت النفوذ الغربي . في لقائه مع وفد جزائري بقيادة أحمد توفيق المدني بطرابلس (ماي 1957) ، عبر عن تأييده للثورة الجزائرية بالقول «اذا ما نحن خسرنا استقلال ليبيا، وكسبنا استقلال الجزائر ، فنحن الرابحون» [1]

منذ بداية الثورة الجزائرية شكلت ليبيا الممر الأساسي وتحملت العبء الأكبر في عبور الأسلحة، وكان الشعب الليبي دائماً من السباقين في الدعم المادي (بما فيها جمع التبرعات المالية) ومن الأوائل في ادانة الأعمال الاجرامية الاستعمارية الفرنسية بالجزائر. في ديسمبر 1960 قرر الشعب الليبي مقاطعة (مع عدم معارضة النظام الملكي ضمنياً)

[1] – أحمد توفيق المدني، **المرجع السابق**، ص350

البضائع الفرنسية حتى يتم استقلال الجزائر، كما دعت الصحافة الليبية الشعب الليبي الى تسجيل الشركات التي يثبت تعاملها مع فرنسا في القائمة السوداء.

وصفت المجاهد الأسبوعي هذا الموقف الليبي «بأنه دليل قاطع على ما يجب أن يكون عليه التضامن العربي الحقيقي بعيداً عن التصريحات الجوفاء» أثناء زيارة (نهاية 1956) عدنان مندر يس ، رئيس وزراء تركيا الى ليبيا ، امتنع الشعب الليبي بصفة شاملة على استقباله واغلقوا محلاتهم ودخلوا بيوتهم وتركوا طرابلس وشوارعها خالية احتجاجاً على موقف تركيا الموالي لفرنسا ، لدرجة اثارة دهشة وخيبة أمل مندريس يس ، مما دفعه للقول في حديثه مع رئيس الحكومة الليبي . انكم لا تفهمون ولا يفهم اخواننا الجزائريون حقيقة موقفنا نحن عاطفياً وقلبياً الجزائر في نضالها الحر الشريف ، لكننا من جهة أخرى لنا ارتباطات مع فرنسا . ولنا في الوقت الحاضر مصالح اقتصادية كثيرة معها ، وهي تعيننا ولا نستطيع ان نتنكر لها جهاراً ...»

رد عليه رئيس الحكومة الليبي بأن المبادئ يجب أن لا تسيرها المصالح . ومهما يكن ان (كل) عمل ضد الجزائر انما هو في الحقيقة ضد العرب عموماً ... (أما عن سؤالكم حول ما يجب فعله لإرضاء الجزائر) ... فسأخبركم به غدا، بعد استشارة ممثلي جبهة التحرير، وهم الآن في المشرق العربي الدعم للثورة الجزائرية على مستوى الأنظمة أتى بالدرجة الأولى من مصر والعراق وسوريا. [1]

- **مصر:**

لم يشكل حدث الثورة المصرية (1952) وتصدي مصر للعدوان الثلاثي (1956) عاملان قويان مشجعان للثورة الجزائرية فقط بل مصر حكومة وشعباً لعبت الدور الفعال والأكبر في تدعيم حرب التحرير الجزائرية. فمن بين الأسباب الأساسية لمشاركة فرنسا في العدوان الثلاثي على مصر كان تأييد هذه الأخيرة لحرب التحرير الجزائرية . من اذاعة القاهرة (صوت العرب) نداء أول نوفمبر «ان الشر كله جاء من اذاعة القاهرة» كما كانت

[1] – أحمد توفيق المدني، **المرجع السابق**، ص351

القاهرة مقراً للجنة تحرير المغرب العربي المشكلة من طرف ليبيا، تونس، المغرب، الجزائر (أفريل 1954). كانت القاهرة كذلك مقراً للحكومة المؤقتة الجزائرية، وحتى تغيير مقر (1959) هذه الأخيرة الى تونس معظم النشاطات السياسية والدبلوماسية لجبهة التحرير الوطني انطلقت من القاهرة. عبد الناصر نفسه عن طريق مستشاره الخاص فتحي الذيب كان يشرف على عملية التأييد المعنوي والمادي للثورة الجزائرية . أول شحنة سلاح قدرت بحوالي 8000 جنيه جاءت من مصر وتم تمريرها عن طريق برقة (ليبيا)، أول صفقة سلاح من أوروبا الشرقية كانت بتمويل مصري (حوالي مليون دولار)، معظم الأموال (75%) التي كانت تقدمها جامعة الدول العربية للثورة الجزائرية والمقدرة بـ 12 مليون جنيه سنوياً كانت من مصر . أهم التدريبات العسكرية الفعالة لجيش جبهة التحرير الوطني خارج الجزائر تمت في مصر. سياسياً ودبلوماسيا ، بفضل مصر تمكنت الجزائر الدخول من الباب الواسع الى الساحة الدولية بدءاً بنجاح عبد الناصر في اقناع القادة المشاركين في باندونغ (ماي 1955) بضرورة التمثيل الجزائري . وبفضل مصر كذلك كان للجزائريين دور فعال في حركة التضامن الافريقية منذ بداية تكوينها بالقاهرة (ديسمبر 1957)، جزء كبير من وسائل الاعلام المصرية كان مخصصاً للثورة الجزائرية يومياً نشاطات خاصة للساسة المصريين تحت توجيهات عبد الناصر كانت مخصصة لتدويل وتدعيم القضية الجزائرية في العالم .[1]

كما كان للوحدة المصرية السورية (الجمهورية العربية المتحدة)، تأثير ايجابي على مسار الثورة الجزائرية خاصة وانها تزامنت مع أهم فترة حاسمة لحرب التحرير الجزائرية (1958 – 1961) ورغم فشل الوحدة في النهاية (1961) فإنها على الأقل ساهمت بالنسبة للثورة الجزائرية في رفع معنويات قادة جبهة التحرير وفشلها لم يكن له تأثير سلبي فعال على معنويات قادة حرب التحرير لأنه أتى بعد تأكد نجاح هذه الأخيرة في تحقيق استقلال الجزائر [2]

[1] – فتحي الذيب، **عبد الناصر والثورة الجزائرية**، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1984، ص374

[2] – أحمد توفيق المدني، **المرجع السابق**، ص422.

- **العراق:**

تميز التأييد العراقي للثورة الجزائرية بمرحلتين، الأولى انتهت مع الاطاحة بالنظام الملكي (14 جويلية 1958). في هذه المرحلة بحكم النفوذ أو الضغوط الغربية، خاصة بريطانيا ذو النفوذ الأكبر، كان التأييد العراقي شعبياً أكثر منه رسمياً أو حكومياً تضمن التأييد الشعبي مظاهرات وتجمعات منددة بالاستعمار الفرنسي وتكوين لجان مساندة مادياً بما فيها جمع تبرعات مالية وطبية وغذائية المساعدات العراقية الغذائية كانت فعالة لأنها كانت دائماً تأتي في الأزمات ...» حكومياً فرغم التركيبة السياسية للنظام العراقي الملكي المحتوى والغربي التوجه ورغم التأثير السلبي للثورة الجزائرية على المصير السياسي للنظام الملكي، فان الحكومة الملكية العراقية تحت الضغط الجماهيري المنظم وقفت سياسياً ودبلوماسياً بجانب القضية الجزائرية، عدم الارتباط المباشر للعراق مع فرنسا كان عاملاً مساعداً لاتخاذ موقف معارض للاستعمار الفرنسي أما المرحلة الثانية من التأييد العراقي لحرب التحرير فقد ميزتها الثورة العراقية (14 جويلية 1958) والتي اطاحت بالنظام الملكي ونصبت نظاماً جمهورياً تقدمياً تحت القيادة الفعلية لعبد الكريم قاسم (عبد المجيد الرباعي كان رئيساً شكلياً) كرئيس للوزراء . ولهذا أصبح الموقف العراقي، حكومة وشعباً منسجاً وأكثر فعالية بجانب الثورة الجزائرية . لقد كان العراق أول بلد عربي يعترف بالحكومة المؤقتة الجزائرية وأصبحت العراق في مقدمة الدول العربية دبلوماسياً وسياسياً في العمل على تدويل القضية الجزائرية أما مادياً فقد تضمن التأييد العراقي 3 ملايين فرنكات فرنسية سنوياً بالاضافة الى تنظيم العراق لأسابيع جزائرية دورياً لجمع التبرعات المالية وكل وسائل المساندة الشعبية بما فيها التموين الطبي والغذائي . [1]

سوريا:

على المستوى الجماهيري ولأسباب قومية معبأة بالتجربة الاستعمارية المشتركة السوري والجزائري، تميز الموقف السوري بالتأييد المطلق للثورة الجزائرية والانتقاد الشديد

[1] – أحمد توفيق المدني، **المرجع السابق**، ص421.

لموقف حكومتهم المتردد تجاه حرب التحرير الجزائرية . مطالبين اعلامياً أو عن طريق المظاهرات أو في المجلس النيابي (الممثل بكل نوابه من مختلف الأحزاب) بمقاطعة فرنسا والضغط على جامعة الدول العربية باتخاذ موقف فعال وواضح مويداً دون تحفظ لتحرير كل الأراضي العربية المحتلة.

تضمن كذلك التأييد السوري الجماهيري تنظيم جمع تبرعات مالية ومعدات طبية . وشكلت لجان لذلك بالتنسيق مع ممثلي جبهة التحرير الوطني في سوريا وعلى رأسهم السيد عبد الحميد مهري ، مدير مكتب دمشق، للاشارة أن دمشق كانت مصرف مالي أساسي لجمع التبرعات المالية العربية بحكم أن سوريا كان فيها حرية تصريف العملات على المستوى الرسمي أو النظام السياسي السوري يجب أن لا تؤخذ الانتقادات الشعبية المذكورة اعلاه كنتيجة لموقف حكومي سلبي تجاه الثورة الجزائرية.

في الحقيقة هدف تلك الانتقادات كان لدفع الحكومة السورية لاتخاذ مواقف أكثر ايجابية لمناصرة حرب التحرير العربية بالجزائر. ذلك ما حدث خاصة بعد انتخاب (1955) شكري القوتلي رئيساً. هذا الأخير. ومنذ البداية، اتخذ مواقف مبدئية مؤيدة للثورتين المصرية والجزائرية، منددا بكل محاولات التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان العربية من طرف القوى الكبرى وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية ، هذه الأخيرة كانت محل انتقاد شديد من طرف الحكومة السورية بسبب محاولاتها المكثفة مع نهاية الخمسينيات للتدخل مباشرة لتدعيم الأنظمة التابعة لها والغربية الولاء بصفة عامة ، خاصة بعد الاطاحة بالنظام الملكي في العراق (14 جويلية 1958) . تجسدت المحاولات الأمريكية بتدخلها مباشرة في لبنان (أوت – أكتوبر 1958) . [1]

تضمن التأييد السوري المادي تنظيم أسابيع جزائرية سنوياً لجمع تبرعات مالية وتموينات طبية. خلال الأسبوع الجزائري في مارس 1957 مثلاً تسلم الوفد الجزائري 1800,000 ليرة سورية و132,130,49 دولار بصكوك موقعة من الرئيس القوتلي نفسه ،

[1] – أحمد توفيق المدني، المرجع السابق، ص298.

وفي نفس السنة تسلم ممثل مكتب جبهة التحرير الوطني بدمشق صكاً آخر قدره مليار وخمسة مليون فرنك على المستوى العسكري تضمن التأييد السوري ارسال أسلحة ومعدات عسكرية عن طريق مصر ، بالاضافة الى تدريب فرق من أعضاء جيش التحرير . بشهادة من عايشو وعاشوا التأييد السوري العميد يحي رحال (مفتش القوات الجوية الجزائرية حالياً) الذي كان طالباً عسكرياً بدمشق (1957) . «إن أول ظهور للطيران العسكري كسلاح جديد في بنية منظومة قواتنا

المسلحة (يرجع) الى صائفة 1957 حينما نزلت أول دفعة (25 طالباً من بينهم العميد رحال) من طلبة جيش التحرير الوطني في الجمهورية العربية السورية للتكوين في هذا النوع من السلاح» ويضيف العميد رحال . مؤكداً مدى عمق البعد العربي للموقف السوري تجاه الثورة الجزائرية : «فقد كنا نرى الشعب السوري يقف بكامله الى جانبنا ، يقاسمنا المشاعر ويبادلنا أماني النصر القريب ، ومن بين ما جعلنا نعتبر أنفسنا جزءاً من هذا الكيان تمتعنا بنفس حقوق المواطنة كنا نرتدي الزي العسكري السوري ونشارك بالتصويت في الإنتخابات (الاستفتاء حول الوحدة بين سوريا ومصر) كما شاركنا في كل الاستعراضات العسكرية التي أقيمت لإحياء المناسبات الوطنية» في بقية الأقطار العربية (الخليج العربي ، لبنان ، السودان ، اليمن) وعلى المستوى الجماهيري ، لم يقل احساسها القومي في مناصرتها للقضية الجزائرية عن بقية الشعوب العربية الأخرى التي سبق ذكرها . فرغم تخوفها من ثورات وحروب التحرير العربية على مستقبل وجودها السياسي ورغم ثقل النفوذ والضغوط الغربية عليها ، فانها بحكم عمق شعورها القومي واستجابة للضغوط الجماهيرية ، اتخذت مواقف ايجابية تجاه الثورة الجزائرية . مما ساعد دول الخليج على اتخاذ مثل هذا الموقف[1]

[1] – أحمد توفيق المدني، **المرجع السابق**، ص298.

ثانيا: المواقف الدولية من الثورة الجزائرية

1-الصين:

جاء أهم تأييد مطلق لحرب التحرير الجزائرية في عالم الجنوب من الصين . ولابعاد التساءل حول تصنيف الصين في عالم الجنوب ربما يكفي التذكير بأنها كانت ضحية للتوسعات الاستعمارية مثل بقية معظم الدول في آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية ، فالصين كانت ضحية للاستعمار الياباني المباشر بصفة خاصة حتى الحرب العالمية الثانية ، والهيمنة الغربية تحت قيادة الولايات المتحدة الأمريكية بصفة عامة حتى انتصار الثورة الصينية (1949) بعد الاطاحة بتشان كاي شاك (الامريكي الولاء والتبعية) بل مازالت أراض صينية الى يومنا هذا مفصولة عن الصين وهم هونغ كونغ تحت الاستعمار البريطاني ، وتايوان المحمية الأمريكية وجزر أخرى صينية تقع بين تايوان واليابان مازالت تحت سيطرة هذه الأخيرة . بالاضافة الى ذلك انه مباشرة بعد انتصار الثورة الصينية (1949) واجهت الصين حصار غربي بقيادة الولايات المتحدة الامريكية وضغط مستمر من طرف الاتحاد السوفياتي . ففي المنتصف الثاني للخمسينات ، فترة تصاعد حرب التحرير الجزائرية ، ذهبت الولايات المتحدة الامريكية حتى الى حصار عسكري للسواحل الصينية المطلة على تايوان، في حين الاتحاد السوفياتي في نهاية الستينات دخل في نزاع مع الصين انتهى الى حرب (1969) حدودية بين الدولتين . وحتى اقتصادياً مهما كان مستوى النهضة الصناعية في الصين فانها لم تصل بعد لتصنيفها في اطار دولة صناعية متقدمة وبقدرة على تحقيق أهداف مماثلة للقوى الصناعية الرأسمالية الكبرى وفي الحقيقة حتى وان وصلت فإن الفلسفة الاقتصادية الصينية أقل ما توصف به أنها غير رأسمالية . [1]

سياسياً ودبلوماسياً ليس من السهل توظيف امتلاك الصين لحق الفيتو مع بقية القوى الأربعة الأخرى (روسيا ، و.م.أ ، بريطانيا ، فرنسا) كمقياس لدولة كبرى ، فعمليا التركيبة القانونية والسياسية لمجلس الأمن واستعمال حق الفيتو لا تخول للصين لعب دور قيادي

[1] – اسماعيل دبش، **المواقف العربية تجاه الثورة الجزائرية (1954-1962)**، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية ، مجلد2، عدد1، سنة 1996، ص441

كدولة عظمى ، وبالتأكيد ليس على حساب المصالح العليا للأعضاء الأربعة الدائمين في مجلس الأمن وخاصة و.م.أ ولو كانت عكس ذلك لكانت الصين سباقة في استعمال حق الفيتو لاخراج بريطانيا من هونغ كونغ واسترجاع تايوان والجزر الأخرى ، الى الأرض الأم .

لقد كانت الصين أول دولة خارج الوطن العربي تعترف بالحكومة الجزائرية المؤقتة(76) ثلاثة أيام 22 سبتمبر 1958) بعد تكوين هذه الأخيرة (19 سبتمبر 1958) . اعتبر ماوزي دونغ ، القائد الصيني هذا الحدث تعبيرا عن عظمة وارادة الشعب الجزائري الغير مساومة مع الاستعمار كما اعتبر فرحات عباس الاعتراف الصيني غير عادي وأضخم من اعتراف دولة عادية لأنه اعتراف من دولة تمثل ربع سكان العالم (حوالي 600 مليون نسمة آنذاك) كلها معبأة ضد الاستعمار والهينة الغربية .

وكانت الصين من بين الدول الأوائل في عالم الجنوب التي زارها (أكتوبر 1960) فرحات عباس ، في هذه الزيارة منحت الصين 10 ملايين دولار تدعية لحرب التحرير الجزائرية، بالاضافة الى تغطية مالية لأسلحة وتجهيزات عسكرية صينية قدرت ب 25 مليون دولا .[1]

لقد سبق زيارة فرحات عباس للصين زيارات أخرى من أعضاء الحكومة المؤقتة ، لترتيب عملية المساعدة المالية الصينية والتدعيم العسكري . في هذا الإطار كانت مثلا ، زيارة (مارس 1959) وفد جزائري برئاسة السيد يوسف بن خدة ، وزير الشؤون الاجتماعية في الحكومة المؤقتة . خلال هذه الزيارة تسلم الوفد أسلحة ومعدات عسكرية قدرت ب 2 مليون فرنك فرنسي . كما حضر الوفد الاسبوع الصيني (13 – 20 مارس 1959) المناصرة الجزائر لقد كانت الصين من الدول القلائل خارج الوطن العربي التي جسدت تعهداتها المالية المناصرة الثورة الجزائرية بما فيها 4,9 مليون دولار في السنوات الأولى لبداية حرب التحرير . وأكيد أن هذه المساعدات كان لها تأثير ايجابي على معنويات القادة

[1] – اسماعيل دبش، **المرجع السابق**، ص441

الجزائريين لتصعيد عملهم العسكري والسياسي بما فيها تشكيل حكومة مؤقتة باعثة من جديد الدولة الجزائرية .

طبعة التدعيم الصيني للجزائر كان خدمة للمصالح والمواجهة المشتركة للجزائر والصين تجاه الحصار العربي . كما كان تدعية قوية للرفض الصيني المطلق للهدنة والتعايش السلمي السوفياتي مع المعسكر الرأسمالي .

بقية التأييد الآسيوي للثورة الجزائرية يمكن تصنيفه الى قسمين . الأول يمثل الدول الإسلامية وعلى رأسها أندونيسيا، التي كانت من بين الدول التي دعت إلى مشاركة الوفد الجزائري في مؤتمر باندونغ «... إننا محايدون حقا . لكننا لسنا محايدين بالنسبة للاستعمار»

القسم الثاني . ممثل في الدول الاشتراكية وعلى رأسها كوريا الشمالية والفيتنام اللذان كانتا أثناء حرب التحرير الجزائرية ضحية بصفة مباشرة للتهديدات الغربية . لقد وجدت الثورة في الفيتنام والهند الصينية بصفة عامة ، حرب التحرير الجزائرية سندة معنوية هامة في مواجهتها اللولايات المتحدة الأمريكية ، هذه الأخيرة التي عوضت الاستعمار الفرنسي بعد انهزامه في معركة ديان بيان فو (1954) . هذا الانهزام الفرنسي كان له تأثير قوي على معنويات مفجري ثورة أول نوفمبر [1]

2-إفريقيا:

لقد وجدت حركات التحرير الأفريقية في الثورة الجزائرية نموذجا ليس فقط في اخراج استعمار تقليدي بل كذلك نموذجا لمواجهة استعمار استيطاني المارس خاصة في أنغولا ، الموزمبيق ، زمبابوي ، وجنوب أفريقيا . كانت كذلك دافعة قوية لبقية حركات الاستقلال لعدم المساومة مع المستعمر مثل ما حدث في غينيا، تحت قيادة أحمد سيكتوري . حيث رفضت (1958) الاستقلال المشروط من الاستعمار الفرنسي . تلتها (1961) غانا بقيادة كوام نكرومة ، والكونغو بقيادة باتريس لومبا . كانت كذلك الثورة الجزائرية عامل أساسي في

[1] – اسماعيل دبش، **المرجع السابق**، ص442.

اضعاف المخطط الفرنسي لخلق اتحاد المستعمرات الافريقية الفرنسية من أجل المحافظة عليها ، والتركيز على الثورة الجزائرية . غينيا كانت أول دولة افريقية ترفض هذا المشروع . وفي الأخير لا يمكن ابعاد تأثير الثورة الجزائرية على تخوف الدول الاستعمارية من امتدادها لبقية المستعمرات وبالتالي الاسراع في اعطاء استقلال 30 دولة افريقية مع حلول سنة 1960 .

أما عن التأييد الافريقى للثورة الجزائرية فقد كان محدودة وتضمن تظاهرات وندوات ونشاطات دبلوماسية خاصة من طرف الدول الإسلامية . لقد ساهمت كذلك كتابات ونشاطات فرانس فانون في دفع الأفارقة لاتخاذ موقف ايجابي تجاه الثورة الجزائرية . رغم ذلك يجب التذكير أن بعض الدول الافريقية الفرنكفونية بسبب ارتباطها القوي بالمستعر سابقا كان لها موقف سلبي تجاه الثورة الجزائرية البعض منها مثل السنغال اتخذت مواقف موالية لفرنسا وحتى مشاركة عناصر من جيوشها في المعارك الفرنسية ضد جيش التحرير الشعبي.

كانت لهم كذلك مواقف رافضة لتدويل القضية الجزائرية وطرحها في الأمم المتحدة رغم أنه حتى الاستقلال الشكلي لهذه الدول كان ربما لن يحدث لولا تخوف فرنسا من امتداد الثورة الجزائرية . في هذا الاطار رئيس وزراء فرنسا، ميشيل دويري، أمضى سنة 1960 استقلال 12 مستعمرة فرنسية في افريقيا الوسطى وغربها. [1]

3- أمريكا اللاتينية :

ثلاثة عوامل أساسية كان لهم دور ايجابي في تعبئة الرأي العام هناك :

- الثورة الكوبية (1958) ودور كوبا خاصة على مستوى قوى التحرر والتنظيات الشعبية والحزبية .
- عرب أمريكا : الملاحظ أن بعد المسافة للعربي عن وطنه لا يضعف بل بالعكس يقوي تعاطفه ومشاعره مع قضايا أمته .

[1] – عواطف عبد الرحمان، **الصحافة العربية في الجزائر**، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1989، ص168

فرغم التعتيم الاعلامي الأمريكي ضد العراق ، فقد كانت مواقف العرب الأمريكان مناهضة للتحالف الغربي ضد الشعب العراقي

بعض العرب الأمريكيين الذين كان لي لقاء معهم والذين عايشوا الثورة الجزائرية وهم موجودين بأمريكا اللاتينية وصفوا وسائل تدعيم الجالية العربية هناك لحرب التحرير الجزائرية من بينها عقد تجمعات وتنظيم مظاهرات منسقة مع الحركات التحريرية والثورية والقوى اليسارية ، ومراسلات فردية وجماعية للمعنيين في حكومات أمريكا اللاتينية منددة بقمع الاستعمار الفرنسي للشعب الجزائري ومطالبة اياها بالوقوف بجانب القضية الجزائرية في المحافل الدولية وغيرها .

- **مؤتمر بلغراد (1961) لدول عدم الانحياز** : كان المشاركة بعض دول أمريكا اللاتينية في هذا المؤتمر ولقائهم المنظم لأول مرة مع الدول والحركة الأفرو – آسيوية تأثير ايجابي تضامني مع قضايا التحرر في العالم المستعمر .

تلك العوامل الثلاث بالاضافة الى الدور الايجابي لبعض البلدان العربية خاصة مصر والعراق وسوريا، والقدرة التعبوية والنشطة للدبلوماسيين الجزائريين استطاعت جبهة التحرير الوطني حكومة وحزبا أن تسمع قضيتها في أمريكا اللاتينية وتكسب تمثيل دبلوماسي لها في الأرجنتين والبرازيل وتغير المواقف الدولية لكل من المكسيك والأروغواي لصالح القضية الجزائرية .[1]

[1] – اسماعيل دبش، **المرجع السابق**، ص48.

ثالثا: مواقف الدول الكبرى من الثورة الجزائرية

من بين التقسيمات الخاطئة في تحليل الظاهرة الدولية بعد الحرب العالمية الثانية كان التوظيف المطلق لانقسام العالم إلى معسكرين رأسمالي واشتراكي كعامل أساسي في تحليل الظاهرة الدولية ولا يتسع المجال هنا في هذا المقال لتحليل هذا الموضوع المعقد وربما يكفي الإشارة البعض المعايير أو المظاهر التي وظفت لانقسام العالم .

أ- سياسيا:

وجود حلفين عسكريين متناقضين لأسباب ايديولوجية وهما منظمة الحلف الأطلسي للمعسكر الرأسمالي وحلف وارسو للمعسكر الاشتراكي . ولكن عمليا ان هذين الحلفين لم يختلفا عن بقية الأحلاف السابقة مثل الحلف الثلاثي بقيادة ألمانيا والوفاق الثلاثي بقيادة بريطانيا قبل الحرب العالمية الأولى أي قبل الثورة الروسية وتكوين دولة الاتحاد السوفياتي .

فالتركيبة الايديولوجية للحلفين توحي نظريا بتناقضهما وتأييدهما المواقف متباينة في مختلف الأحداث والظواهر الدولية ولكن من حيث الممارسة والنتائج لا يوجد أي حدث بارز يؤكد مواجهة فعلية بين الحلفين ، بل ما حدث عكس ذلك فحلف وارسو مثلا دخل في نزاع أو مجابهة عسكرية داخل العالم الاشتراكي نفسه مثل ما حدث في بولونيا والمجر في نهاية الخمسينات وفي تشيكوسلوفاكيا والصين في نهاية الستينات. داخل العالم المناهض للاستعمار والقوى الرأسمالية الكبرى، الاتحاد السوفياتي، عمليا، اتخذ مواقف موازية للغرب ، ففي القضية الجزائرية مثلا وفي الوقت الذي كانت حرب التحرير الوطنية في أوج مواجتها للحلف الأطلسي الاتحاد السوفياتي أعلن الهدنة مع الغرب وطلب من الجزائريين التفاوض مع فرنسا أحد الأقطاب الأساسية في الحلف الأطلسي . وفي تعامله مع العالم الاشتراكي ذهب الاتحاد السوفياتي إلى أكثر من ذلك ، في علاقته مع الصين ، كقوة أساسية في تدعيم حركات التحرير وحليف طبيعي للمعسكر الاشتراكي، ذهب إلى حد الدخول في حرب معها (1969) .[1]

[1] – اسماعيل دبش، **المرجع السابق**، ص49.

بالمقابل الحلف الأطلسي، عمليا لم يواجه أو يهاجم حلف وارسو بل قام بذلك مع أعضاء خارجة عن هذا الأخير مثل ما حدث في الفتينام (معركة ديان بيان فو سنة 1954 وبعدها حتى سنة 1975) ، وفي مصر (العدوان الثلاثي 1956) ، في الجزائر (هجوم الحلف الأطلسي خاصة في 1961) في الكونغو (الاطاحة بحكومة باتريس لومبا 1961) في ليبيا (ضربها من طرف طائرات الحلف الأطلسي 1986) . والعراق (التحالف الغربي 1991) . كل ذلك لم يتم دون موافقة أو على الأقل استشارة الاتحاد السوفياتي كثاني قوة عظمى وقائد لحلف وارسو .[1]

ب- اقتصاديا :

المعسكر الاشتراكي بقيادة الاتحاد السوفياتي تبنى وعمل في اطار القيم ، والقواعد القانونية والهياكل الأساسية للنظام الدولي والسوق العالمية الرأسمالية المحتوى (خلافة للمحتوى النظري للأنظمة الاشتراكية) .

د- حضارية واستراتيجيا:

ليس صدفة أن يكون الأطراف عالم الشمال مصالح عليا تجمعهم رغم تنافسهم أو صراعهم . فهناك دائما انسجام أو وفاق ثقافي وديني بينهم خاصة عند تعاملهم مع عالم الجنوب وبالأخص العالم الإسلامي .

ورغم تنافسهم فردية حول من يستفيد أكثر التاريخ يؤكد أن الجنوب كان دائما موضوع اجماع بين قوى الشمال (الأوروبية الكبرى، بما فيها روسيا قبل الثورة البلشقية والاتحاد السوفياتي بعدها وروسيا حالية ، حول تبعيته للشمال وليس موضوع فاعل أو مساهم في شكل النظام الدولي ومسار العلاقات الدولية .

في هذا الإطار يجب أن يفسر الموقف السلبي للاتحاد السوفياتي تجاه حرب التحرير الجزائرية، المهادن لفرنسا. لقد تغلبت المصلحة السياسية والاستراتيجية على المصالح الايديولوجية بما فيها كسب فرنسا الأوروبية التوجه على حساب النفوذ الأمريكي في أوروبا .

[1] – اسماعيل دبش، **المرجع السابق**، ص50.

لم يخف ذلك خروتشوف القائد السوفياتي ، حيث اعتبر القضية الجزائرية مشكل فرنسي ويجب أن يحل داخلية وان «المشكل قائمة في شعوب الاتحاد الفرنسي ولهذا لا يمكن للاتحاد السوفياتي التدخل في الشؤون الداخلية للدولة». ذلك ما أكده كذلك مولوتوق ، أحد القادة السوفيات ، «ان رغبة الحكومة السوفياتية هي أن تبقى فرنسا في الجزائر».

اذن ليس من الصعب معرفة أسباب عدم اعتراف الاتحاد السوفياتي بالحكومة المؤقتة الجزائرية الا بعدما (نهاية 1960) بدأت المفاوضات السرية الفرنسية – الجزائرية وتأكده ، مثل فرنسا بحتمية نهاية وجود الاستعمار الفرنسي . يجب أن لا يفهم أن ذلك نكرانة لبعض المساعدات المادية التي قدمها المعسكر الاشتراكي عن طريق تشيكوسلوفاكيا لحرب التحرير الجزائرية رغم أن مقابلها كان يدفع نقدا خاصة من طرف مصر.[1]

الولايات المتحدة الأمريكية : يعتقد الكثير بأنه كان للولايات المتحدة الأمريكية موقف ايجابي تجاه حرب التحرير الجزائرية ويرجعون ذلك أساسا إلى الخطاب السياسي لبعض النواب الأمريكيين في مجلس الشيوخ وخاصة الديمقراطيين منهم وعلى رأسهم جون كيندي . لكن ذلك لم يكن هدفا في حد ذاته . فالتظاهر بمواقف ايجابية تجاه حركات الاستقلال وحق الشعوب في تقرير مصيرها كان وسيلة استراتيجية لحملة الديمقراطيين الانتخابية المتمثلة في تقديم بدائل لسياسة الولايات المتحدة الخارجية للناخب الأمريكي عن طريق ملء فراغ مستعمرات حلفائها حفاظا على استمرارية النفوذ الغربي عامة وخدمة للمصلحة الخاصة للولايات المتحدة . ومهما يكن فالخطاب السياسي شيء والممارسة شيء آخر. فمهما كانت الاختلافات في تفسير النوايا السياسية والقناعة الفكرية لجون كندي فانه في عهد هذا الأخير وقفت الولايات المتحدة ضد

طرح القضية الجزائرية في الأمم المتحدة ورفضت ادانة فرنسا لغزوها لقاعدة بنزرت التونسية (1961) . وفي عهده كذلك تم العزو الأمريكي لكوبا (معركة الخنازير) والتخطيط للتدخل العسكري الأمريكي المباشر في الفيتنام (نفذه الرئيس جونسون من بعده) . والترخيص

[1] – عواطف عبد الرحمان، **المرجع السابق**، ص145-155

البيع الأسلحة الاستراتيجية الإسرائيل، وفي عهد كندي أيضا رفضت الولايات المتحدة الأمريكية التصويت على مشروع قرار الأمم المتحدة ينص على وضع تاريخ محدد لنهاية الوجود الاستعماري . كما رفضت مشروع قرار أممي لمنع بيع الأسلحة للبرتغال والنظام العنصري في جنوب افريقيا كقوى استعمارية وعنصرية في جنوب القارة . [1]

[1] – عواطف عبد الرحمان، **المرجع السابق**، ص145-155

خاتمة:

وبالرغم من أن المقاومات السياسية لم تنجح في إخراج المستعمر الفرنسي من الجزائر كغيرها من المقاومات الشعبية، إلا أنها كانت استمرارية لجهود متواصلة قام بها مناضلي وأبطال الحركة الوطنية ولا سيما في حزب الشعب، و بالرغم من الأزمة التي مر بها إلا أن مبدأ الاستقلال ورفض الاستعمار كان يسير في عروق كل مناضل، ورغم الفقر والأمية التي كان يعاني منها الشعب الجزائري إلا أنه تولد لديه الوعي للمطالبة بحقوقه، وأن ما سلب منه بالقوة لا يسترجع إلا بالقوة، مما أدى بإلتحام الشعب مع مناضلي الحركة الوطنية وكانت نتيجة هذا التعاون الثورة المسلحة التي ولدت من رحم حزب الشعب، إذ أنه كان له الأثر البارز في تاريخ الثورة المسلحة وتاريخ الجزائر عامة.

إذ يمكن القول أن الحركة الوطنية الجزائرية في نهاية الحرب العالمية الثانية قد ظهرت قوية وموحدة في جبهة أحباب البيان والحرية، ولكن هذا لم يدم طويلا إذ سرعان ما دبرت لها الإدارة الفرنسية مجازر 8 ماي 1945 وقد تركت هاته الأحداث في قلوب الجزائريين جرحا لا يندمل، وحطمت آمالهم المعلقة على وعود فرنسا والحلفاء بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وأكبر صدمة أصابت وجدان الشعب الجزائري هي تصدع الحركة الوطنية الجزائرية التي ظهرت قوية ومتينة مجسدة بداية في حركة أحباب البيان والحرية، ولهذا وجد الجزائريون أنفسهم في مرحلة جديدة تختلف عن المراحل السابقة وعليهم أن يواجهوا الأوضاع الجديدة بعد أن اجتازوا مأساة الثامن من ماي.

فحلت حركة أحباب البيان وزجت بقيادته في السجون والمعتقلات، ولما أفرجت عن القادة السياسيين يوم 16 مارس 1946 عادوا إلى ممارسة نشاطهم فظهرت الأحزاب الجزائرية تحت أسماء جديدة، وذلك كي يسمح لها ممارسة نشاطها في ظل القانون فسلكت طرقا جديدة لبلوغ أهدافها وشاركت في الانتخابات التي أقرتها السلطات الفرنسية، ولكنها فشلت في استخدامها كوسيلة لتحقيق أهدافها الوطنية بفعل عمليات التزوير التي مارستها السلطات الاستعمارية.

وعلى اثر ذلك قرر حزب الشعب – حركة انتصار الحريات الديمقراطية إنشاء المنظمة الخاصة، ولكن الخلافات الحادة مزقت القيادة السياسية للحزب في ربيع 1953.

كل هذه الأسباب وغيرها مهدت لظهور اللجنة الثورية للوحدة والعمل ثم جبهة التحرير الوطني في عام 1954 هذه الأخيرة التي ضمت تحت لوائها مناضلين من مختلف الأحزاب الجزائرية وفجرت ثورة نوفمبر1954 لاقت صدى محلي وعالمي وتنوعت المواقف منها، ولاحقا مكنت الجزائريين من استعادة السيادة الوطنية بعد 8 سنوات من الكفاح يوم5 جويلية سنة 1962.

المراجـــــع:

1. لحسن أزغيدي، **مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني**، دار هومة، الجزائر، 2009
2. محمد لحسن زغيدي، معراج أجديدي، **نشأة جيش التحرير الوطني 1947-1954**، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2012
3. محمد لحسن زغيدي ، **التحضيرات السرية للثورة التحريرية ،الذاكرة**، 1ع ، المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1994
4. أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج3، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1992
5. أحمد توفيق المدني: **هذه هي الجزائر**، مكتبة النهضة المصرية القاهرة، 2001
6. أحمد توفيق المدني، **حياة كفاح**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1978
7. أحمد حمدي، **المبادئ الاعلامية لجبهة التحرير الوطني وتطبياها في صحيفة المجاهد (1956-1962)**، رسالة ماجستير تخصص تاريخ، جامعة الجزائر، 1983
8. اسماعيل دبش، **المواقف العربية تجاه الثورة الجزائرية (1954-1962)**، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية ، مجلد2، عدد1، سنة 1996
9. اسماعيل سامعي، **قالمة عبر التاريخ وانتفاضة 8 ماي 1945**، عدد1، دار البحث للطباعة والنشر، عنابة، ص77
10. بشير بلاح، **تاريخ الجزائر المعاصر من 1830م/1989م**، دار المعرفة، الجزائر، 2006، ج1 ، ص 467.
11. بنيامين سطورا، **مصالي الحاج رائد الوطنية الجزائرية ،1898-1974**، تر: الصادق عماري، مصطفى ماضي، منشورات الذكرى الأربعين للإستقلال، الجزائر، 1998،
12. بوعلام بن حمودة: **الثورة الجزائرية**، د ط ، دار النعمان،2012

13. شارل روبير وآخرون، **تاريخ الجزائر ، من انتفاضته1871 إلى اندلاع حرب التحرير1945**، ج2، دار الأمة ، الجزائر، 2013
14. شير بلاح ، **تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989**،ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2006
15. صالح فركوس: **تاريخ الجزائر من ما قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال المراحل الكبرى**، دار العلوم، الجزائر، 2005م
16. عبد القادر جيلالي بلوفة، **حركة انتصار للحريات الديموقراطية - 1954 1939في عمالة وهران** ، دار الألمعية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011
17. عواطف عبد الرحمان، **الصحافة العربية في الجزائر**، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1989، ص168
18. عيسى كشيدة، **مهندسو الثورة**، منشورات الشهاب، الجزائر، 2010، ص60
19. فتحي الذيب، **عبد الناصر والثورة الجزائرية**، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1984
20. كمال هشام، **الوجيز في تاريخ الجزائر**، مطبعة البحث، قسنطينة، الجزائر، 1999م
21. محمد العربي الزبيري، **الثورة الجزائرية في عامها الأول**
22. محمد بوضياف، **التحضير لأول نوفمبر 1954م**، تح: عيسى بوضياف،ط2، دار النعمان للطباعة والنشر، الجزائر، 2011م
23. أحمد محساس، **الحركة الثورية في الجزائر (1914-1954)**، دار المعرفة، الجزائر، 2007
24. أمال شلبي، **التنظيم العسكري في الثورة التحريرية الجزائرية 1954م/1956م**، رسالة ماجستير، قسم التاريخ جامعة باتنة، 2005/2006م، ص 290.
25. بشير بلاح، **تاريخ الجزائر المعاصر من 1830م/1989م**، دار المعرفة، الجزائر، 2006
26. سعدي وهيبة: **الثورة الجزائرية ومشكلة السلاح، 1954-1962**، دار المعرفة، الجزائر، دت

27. صولي أمال: **تطور الحركة الوطنية الجزائرية (1945-1954)، مذكرة لنيل شهادة ماستر تاريخ معاصر، تخصص التاريخ معاصر**، قسم علوم إنسانية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، دفعة 2013/2012
28. فائق طهيرب و محمد سعيد ، **تاريخ العالم الحديث و المعاصر** ،الشركة العربية المتحدة ، م.صر، 2007
29. أحسن بومالي، **ادوات التجنيد والتعبئة الجماهيرية أثناء الثورة الجزائرية (1954-1956)**، دار المعرفة، الجزائر، 2010
30. عمار بوحوش، **ردود فعل السلطات الفرنسية في عهد الجمهورية الرابعة على قيام ثورة أول نوفمبر 1954**، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، مجلد2، عدد1، 1994
31. عمورة عمار، **موجز في تاريخ الجزائر**، ط1 ،دار ريحانة، الجزائر، 2001
32. محمد الصالح الصديق، **ايام خالدة في حياة الجزائر**، منشورات نافم، الجزائر، 2007
33. وعلام بن حمودة: **الثورة الجزائرية**، د ط ، دار النعمان، 2012
34. بشير بالح، **تاريخ الجزائر المعاصر، (1830-1989)**، ج2 ،د ط، دار المعرفة، الجزائر، 2006
35. شبوب محمد، **الجزائر في الحرب العالمية الثانية (1939-1945) دراسة سياسية اقتصادية اجتماعية**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، التاريخ الحديث والمعاصر، قسم تاريخ وعلم آثار، كلية العلوم الإنسانية والإسلامية، جامعة وهران1، 2014-2015
36. جمال يحياوي، **الظروف المحلية و الدولية لانعقاد مؤتمر الصومام**، مجلة المصادر عدد5، الجزائر، الجزائر، 2001